

بسبب التطور التكنولوجي:

الجيش الإسرائيلي

يستغني عن ٨٣٪ من

عمل جيش الاحتياط!

صفحة (٦) من

ضعف حضور الأحزاب

وزيادة التمثيل النسائي..

أبرز نتائج انتخابات السلطات

المحلية العربية في الداخل

صفحة (٧) من

المنتزه

الثلاثاء ٢٠١٨/١٢/١٢ الموافق ١٢ ربيع الأول ١٤٤٠ هـ العدد ٤٢٦ السنة السادسة عشرة

الاسرائيلي
المنتزه

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«البيت اليهودي» حسم موقفه لصالح البقاء

في حكومة نتنياهو وعدم التوجه نحو انتخابات مبكرة!

آخر استطلاعات الرأي العام تشير إلى احتفاظ حزب الليكود بمكانة الحزب الأكبر وفوز معسكر اليمين- الحريديم بـ٦٨ مقعداً:



(أفب)

بينيت وكحلون متوتران في الاجتماعي الاسبوعي لمجلس الوزراء الإسرائيلي، أول من أمس.

«حماس» في قطاع غزة، وقال ١٩٪ من الإسرائيليين فقط إنهم راضون من كيفية إدارته لها.

وقال ٥٠٪ من المشتركين في الاستطلاع إن «حماس» هي التي انتصرت في جولة الحرب الأخيرة، في حين قال ١٩٪ منهم فقط إن إسرائيل هي التي انتصرت، وقال ٣١٪ منهم إنهم لا يعرفون من الذي انتصر. وأعرب ٤٣٪ من المشتركين في الاستطلاع عن تأييدهم لدعوة وزير الدفاع المستقيل أفيدور ليرمان إلى إجراء انتخابات عامة في أسرع وقت ممكن، في حين أعرب ٣٤٪ منهم عن معارضتها، وقال ٢٣٪ إنهم لا يعرفون.

وأظهر الاستطلاع أنه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن سيحصل حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على ٣٠ مقعداً، وهو نفس عدد مقاعده في الكنيست الحالي، بينما سيوزع حزب «البيت اليهودي» برئاسة

كاليبسار. إذا لم يتم إعطاء بينيت المنصب لإعادة تأهيل أمن إسرائيل، علينا التوجه إلى انتخابات على الفور. لقد سئم الجمهور من التصويت لليمين والحصول على اليسار.

كما دعا قادة المعارضة إلى إجراء انتخابات مبكرة. وقال رئيس حزب العمل وتحالف «المعسكر الصهيوني»، أفي غباي، في تعليق على تصريحات نتنياهو، إن أمن إسرائيل هو بالفعل الشيء الأهم، وبالتحديد لهذا السبب يجب على إسرائيل التوجه لانتخابات على الفور. ويمكن استبدال هذه الحكومة بحكومة تهتم حقاً بالأمن، وتؤمن حقاً بأن التغيير ممكن.

وانتهت رئاسة حزب ميرتس عضو الكنيست تمار زانديغ نتيناهو باستخدام وزارة الدفاع كورقة سياسية. وجاء خطاب نتيناهو أمس بعد إجرائه محادثات مع وزير المالية موشيه كحلون، رئيس حزب «كلنا». وقال متحدث باسم كحلون في بيان إن الاجتماع بين وزير المالية ورئيس الحكومة انتهى من دون نتائج، وأضاف أن الاثنين اتفقا على اللقاء في وقت لاحق من الأسبوع.

وذكرت تقارير أمس أن نتيناهو سيقوم بتعيين وزير للخارجية في الأيام القليلة المقبلة. وقالت وسائل إعلام عبرية إن نتيناهو سيقوم على الأرجح بتعيين عضو من حزب الليكود في المنصب الذي يتولاه هو حالياً.

وذكرت أخبار القناة ١٠ أن وزير التعاون الإقليمي تسليحي هنجبي ووزير الطاقة يوفال شتاينتس مرشحان للمنصب. وبعد وقت قصير من نشر التقارير، أصدر حزب الليكود بياناً قال فيه إن رئيس الحكومة سيقوم بتعيين وزراء في الأيام القادمة، من دون الخوض في التفاصيل. وفي الوقت الحالي يتولى نتيناهو وزارات الخارجية والدفاع والصحة واستيعاب الهجرة.

من ناحية أخرى أظهر آخر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة «معاريف» بواسطة معهد «بانيلز بوليتيكس» المتخصص في شؤون الاستطلاعات يوم الجمعة الماضي، أن ٧٠٪ من الإسرائيليين غير راضين عن كيفية إدارة رئيس الحكومة بنيامين نتيناهو جولة الحرب الأخيرة مع حركة

قال وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي»، أمس (الاثنين)، إنه قرر الوقوف إلى جانب رئيس الحكومة بنيامين نتيناهو وعدم تنفيذ تهديده بالانسحاب من الحكومة والتسبب بانتخابات عامة مبكرة.

ووجه بينيت انتقادات شديدة إلى الحكومة بسبب سياساتها الأمنية، لكنه في الوقت نفسه أكد أنه سيدعم نتيناهو في منصبه الجديد كوزير للدفاع، في محاولة لتحسين أزمة الأمن العميقة التي تعاني منها إسرائيل.

وقال بينيت إنه منذ عدة أعوام وسفينة الأمن الإسرائيلية مبحرة في الاتجاه الخاطئ، وأضاف أن إسرائيل توقفت عن الانتصار منذ حرب لبنان الثانية في عام ٢٠٠٦، وأصبحت تعتقد أنه لا يوجد هناك حل للإرهاب، وللصواريخ ولقدائف الهاون. لكن هناك حل، وبإمكان إسرائيل العودة إلى الانتصار. وجاء إعلان بينيت بعد أن حرض نتيناهو شركاءه في الائتلاف مساء أمس الأحد على البقاء في الحكومة لأن إسرائيل في واحدة من أكثر الفترات تعقيداً من حيث الأمن.

وقال نتيناهو: «كما قلت في الأمم، ما زلنا في خضم معركة عسكرية. وخلال هذه الوقت الأمني الحساس، سيكون إسقاط الحكومة عمل غير مسؤول. وحتى لو حاول أشخاص ذلك، سنواصل العمل من أجل أمن إسرائيل».

وبدأت هذه الأزمة السياسية يوم الأربعاء الماضي مع إعلان وزير الدفاع أفيدور ليرمان استقالته من منصبه احتجاجاً على تعامل الحكومة مع العنف من غزة. وقلص انسحاب ليرمان وحزبه «إسرائيل بيتنا» بمقاعد الخمسة الأغلبية التي تتمتع بها الحكومة في الكنيست إلى أغلبية ضئيلة مع ٦١ مقعداً فقط.

وفور استقالة ليرمان طالب بينيت بحقيقة الدفاع لنفسه، محذراً أنه من دون الحصول عليها سيقوم بسحب حزبه بمقاعد الثمانية من الائتلاف ليفرض بذلك انهيار الائتلاف والتوجه إلى انتخابات جديدة.

ولم يتأثر الناطقون بلسان «البيت اليهودي» بخواب نتيناهو أمس.

وقال الحزب في بيان رد فيه على تصريحات نتيناهو «هذه حكومة تصف نفسها بأنها من اليمين ولكنها تتصرف

في هذا العدد:

دراسة خاصة حول القوة الاقتصادية للتكنولوجيا المتقدمة (الهايتك) في إسرائيل

الإسرائيلي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمته. قطاع الهايتك في إسرائيل هو ليس أداة اقتصادية فقط بل هو أداة سياسية أيضاً. فهذا القطاع يعود على إسرائيل بمردودات مالية، وأمنية وسياسية كثيرة. وتستغل إسرائيل قدراتها البرمجية، تطورها وتفوقها في مجال الهايتك عامة وفي السايبر خاصة، لتبقى مصدراً للتكنولوجيا لكافة دول العالم ولتصبح بنكا للمعلومات الأمنية في المنطقة، وذلك بهدف بناء علاقات دبلوماسية متينة مع العديد من الدول المتقدمة والمتطورة وتغيير المفاهيم المتبعة لممارسة النفوذ في العلاقات الدولية وبالتالي تستطيع إسرائيل أن تلعب دوراً أكبر بكثير من حجمها في السياسة الدولية. هناك العديد من التحديات التي تواجه قطاع الهايتك في إسرائيل ومنها بيئة عالمية شديدة التنافسية؛ صناعة متطورة وسريعة التغيير؛ تنوع المجالات التكنولوجية. حيث يتميز كل قطاع بخصائص واحتياجات فريدة؛ معظم مصادر التمويل أجنبية وبذلك فقط القطاع الهايتك في إسرائيل عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية؛ تركيز التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية في منطقة جغرافية ضيقة في هرتسليا وتل أبيب.

نفس المجال لأن تتركز بنفس المنطقة الجغرافية. يشمل قطاع البحث والتطوير، الذي يتميز به إسرائيل، قوى عاملة متعلمة أكثر من قطاع صناعة التكنولوجيا الفائقة والخدمات المالية المتقدمة، وذلك على الرغم من أن نسبة الأكاديميين فيها لا تتعدى نسبة الأكاديميين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في مجالات العلوم والهندسة، وتقدم إسرائيل بهذا المجال برجع لمتوسط العمر الصغير لرأس المال البشري؛ للتأهيل الذي توفره الخدمة العسكرية الإيجابية في وحدات الحاسوب ووحدات الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي؛ للوضع الجيوسياسي الأكثر تعقيداً؛ للبعد عن الأسواق المستهدفة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية؛ لحجم السوق المحلية الصغيرة نسبة للدول المجاورة؛ وللتكلفة العالية لجمع الأموال واستثمارها في الاقتصاد الإسرائيلي في الماضي.

قطاع الهايتك في إسرائيل مهم جداً من حيث كمية الإنتاج ومستوى المدخول أكثر من أي قطاع محلي آخر. وقطاع الهايتك يساهم في زيادة النشاط في جميع القطاعات القابلة للتداول، منها قطاع إنتاج المنتجات أو الخدمات التي يمكن تصديرها واستيرادها، فتحسين الإنتاج يزيد من إمكانية التصدير وبذلك يزيد الطلب على الشيكات

على مختلف أنواعها. فقطاع الهايتك في إسرائيل يجمع بين صناعة الإلكترونيات، الأدوية، الطائرات، البرمجيات والأبحاث. تتركز صناعة الهايتك في إسرائيل بشكل رئيسي في وسط البلد، لكنها تمتد إلى حيفا في الشمال، والقدس وبئر السبع في الجنوب وتتميز بتكوين متجانس نسبياً للجنس، القومية (بما يشمل الدين)، العمر والخلفية الأكاديمية. بحسب تقارير دولية بلغ المجلد المالي لشركات الـ EXIT الإسرائيلية في عام ٢٠١٧، ٢٣ مليار دولار يشمل صفقتي موبيلي ونيردوم. وقد تمت ١١٢ صفقة في العام الماضي، بانخفاض ٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٦، مع ١٢٠ صفقة، وكذلك ٢٠١٤ و ٢٠١٥، مع ١٣٢ صفقة و١٢٩ صفقة على التوالي.

وتوجد اليوم حوالي ٣٠٣ شركة متعددة الجنسيات تعمل في إسرائيل، تدير ٣٤٤ مركزاً للبحث والتطوير. ازدادت نفقات البحث والتطوير لدى الشركات متعددة الجنسيات التي لديها مراكز بحث وتطوير في إسرائيل في عام ٢٠٠٥-٢٠١٥ بمتوسط سنوي يبلغ ٨٪. تسرب المعلومات وتبادل المعرفة من خلال تنقل العاملين بين الشركات متعددة الجنسيات أضاف كثيراً للنشاط وتطوير الشركات الناشئة المحلية. وتسرب المعرفة من خلال تنقل العمال بين الشركات هو أحد الأسباب الذي يدفع بعض الشركات في

«المنتزه الإسرائيلي» تعود صناعة الهايتك في إسرائيل لسنوات الخمسينيات. آنذاك ركزت إسرائيل على البحث العلمي والتنمية البشرية، وذلك بسبب النقص في الموارد الطبيعية، وخوف من المقاطعة العربية. أما في سنوات الثمانينيات والتسعينيات، ومع ازدياد استعمال الماسوب والانترنت، إلى جانب زيادة هجرة المهندسين من الاتحاد السوفييتي السابق إلى إسرائيل، فقد ضاعفت هذه الأخيرة جهودها من خلال تطوير الأبحاث في الجامعات وهيئة تطوير الأسلحة التابعة لـ «وزارة الدفاع» إلى جانب مختبرات عسكرية أخرى بهدف الحفاظ على تفوقها وقدرتها التوسعية.

وشهد قطاع الهايتك في السنوات الأخيرة نمواً سريعاً، مما ساهم في نمو الاقتصاد العالمي عامة والإسرائيلي بشكل خاص. ويعتبر قطاع الهايتك محرك النمو الاقتصادي الإسرائيلي الأساسي مؤخرًا، إذ لديه أكبر مساهمة في إجمالي صادرات دولة إسرائيل، كما يجمع بأعلى قدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال في العالم، وهو في الواقع القطاع الوحيد في الاقتصاد الإسرائيلي الذي نجح في زيادة رأس المال الأجنبي بمعدلات مرتفعة للغاية، مقارنة بالحكومة والبنوك.

تمتاز إسرائيل في مجال الهايتك الذي يعتبر من الأفضل عالمياً من حيث الابتكار، الخبرات البشرية ومناخ الاستثمارات

[تطلع النص الكامل للدراسة ص ٥]

دعوة عامة

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يدعوكم/ لحضور ندوة بعنوان:

ما بين الانتخابات المحلية والانتخابات العامة: الخارطة السياسية في إسرائيل إلى أين؟

يشارك في الندوة:

- رفاه عنبتاوي: المديرية العامة لجمعية كيان/ تنظيم نسوي
- أنطوان شلحت: مدير وحدة «المنتزه الإسرائيلي» في مركز مدار
- د.أ. إيمان شحادة: أمين عام حزب التجمع الوطني الديمقراطي

تدير الندوة، د. هندية غانم، المديرية العامة لمركز مدار

يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٨، في تمام الساعة الحادية عشرة ظهراً

في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون (ط ٢)

هذه الندوة بدعم من: مؤسسة روزا لوكسمبورغ وتمويل من:

وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية

لتأكيد الحضور يرجى الاتصال أو مراسلتنا على: 02-2966201 أو على البريد الإلكتروني: info@madarcenter.org



يصدر هذا العدد من «المنتزه الإسرائيلي» في ظل أزمة حادة عصفت بحكومة بنيامين نتيناهو الرابعة على خلفية إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي أفيدور ليرمان يوم الأربعاء الفائت استقالته من منصبه وانسحاب حزبه «إسرائيل بيتنا» من الائتلاف الحكومي. فقد ترك انسحاب هذا الحزب الائتلاف الحكومي مع أغلبية ضئيلة، ٦١ مقعداً في مقابل ٥٩ مقعداً للمعارضة، وهو ما عزز احتمال إجراء انتخابات مبكرة قبل موعدها الرسمي في تشرين الثاني ٢٠١٩. لكن سرعان ما تبين أن هذا الاحتمال أرجح إلى أجل غير مسمى (طالع الخبر الرئيسي في هذه الصفحة، وتقريراً خاصاً حول آخر المستجدات بشأن تلك الأزمة، ص ٣).

ومنذ أن اندلعت الأزمة لوحظ أن اللازمة التي تبناها رئيس الحكومة بنيامين نتيناهو والضاريون بسيفه فخواها أنه لا يجوز إسقاط حكومة يمينية في هذه الفترة التي جرى وصفها بأنها «حساسة للغاية» من الناحية الأمنية.

ومما قاله نتيناهو، في سياق مؤتمر صحافي خاص عقده بعد اجتماع مع وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، رئيس حزب «كلنا» الشريك في الائتلاف الحكومي، مساء أول أمس الأحد، وبعد أن نسا إلى علمه أن حزب «البيت اليهودي» بنوي الاستقالة من الحكومة احتجاجاً على عدم تلبية شرطه بتسليمه حقيبة الدفاع بعد استقالة ليرمان، «نحن في فترة حساسة للغاية وفرصة جداً أميلاً، ونحن في وضع معركة، وفي هذه الحالات ممنوع إسقاط الحكومة، وخصوصاً حكومة يمينية، وإسقاطها في مثل هذه الفترة هو انعدام للمسؤولية».

وأضاف نتيناهو أنه ما زالت أمام الحكومة سنة كاملة لاستكمال ولايتها حتى تشرين الثاني ٢٠١٩، وفي مثل هذه الظروف لا يجوز اللعب بالسياسة، وأمن الدولة يتجاوز الاعتبارات السياسية والمصالح الشخصية، وأكد أنه من غير الضروري وغير الصحيح الذهاب إلى الانتخابات، وأشار إلى أن الجميع يتذكرون جيداً ما حدث عندما قامت عناصر داخل الائتلافات اليمينية بإزاحة حكومتي الليكود مرتين في العام ١٩٩٢ والعام ١٩٩٩، وجاء حزب العمل إلى السلطة، وفي المرة الأولى جلب علينا كارثة اتفاقيات أوسلو.

ما يمكننا قوله هو أن استجابة «البيت اليهودي» لتحذير نتيناهو وإعلان رئيسه وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت أنه لن يسحب من الائتلاف الحكومي في الوقت الراهن برغم الخلافات الحادة، وأنه سيتم نتيناهو الوقت الكافي لتصحيح مسار الأمور في سلسلة قضائية يشق أن يفهمها بأنه ما زال لدى حكومة نتيناهو ما تفعله، ووفقاً لما قاله بينيت، «إذا كان رئيس الحكومة جاداً في نيته، وأنا أريد أن أصدق ما قاله، فأنا أقول له إننا نسحب حالياً كل مطالبنا السياسية وسنساعدك في المهمة الضخمة لجعل إسرائيل تكسب مجدداً».

لا شك في أن مقولة ما زال لدى حكومة نتيناهو ما تفعله تعني الساحتين الخارجية والداخلية على حد سواء، وإذا كان جوهر الجدل بخصوص الساحة الخارجية متعلقاً أساساً بما ينبغي فعله حيال قطاع غزة، والذي تفاقم إلى حد تفجير هذه الأزمة الأخيرة، فإنه بخصوص الساحة الداخلية ثمة إجماع داخل كل مركبات الائتلاف الحكومي الحالي على اتخاذ كل ما من شأنه إسكات أو إقصاء أي صوت معارض لسياسات اليمين.

ولعل من أفدح المظاهر الأخيرة لهذا الإسكات، وليس آخرها، هو «قانون الولاء في الثقافة» الذي صودق عليه بالقراءة الأولى مؤخراً (تطلع مادة هشام نفاع، ص ٨).

في كل مرة تندلع أزمة حكومية فيها ما يؤشر إلى احتمال التوجه نحو انتخابات مبكرة تتجه الأنظار إلى استطلاعات الرأي العام التي تتنبأ بمشهد اصطاف الأحزاب في الكنيست المقبل، ووفقاً لآخر هذه الاستطلاعات ما يزال حزب الليكود بزعامة نتيناهو يحظى بمكانة الحزب الأكبر المرشح لتشكيل الحكومة المقبلة، وما يزال معسكر اليمين- الحريديم الذي يدعم نتيناهو يشكل أغلبية مقاعد الكنيست. وربما هذه هي أفضل مناسبة لتكسر أنه بمدى ما إن هذه الاستطلاعات تعكس ترسخ مفاهيم اليمين في أوساط الرأي العام الإسرائيلي بمدى ما إنها تثبت أن نتيناهو مستفيد أيضاً من واقع غياب معارضة سياسية جهرية له، قادرة على إقصائه عن منصبه، لا بل إن المعارضة القائمة تبدو منساقاة وراء الخط الذي يفرسه نتيناهو منذ عدة أعوام، ولا سيما حيال المسألة الفلسطينية والقضية الإيرانية.

أحد الأهداف المركزية لتبني وتعميق النيو ليبرالية المتشددة في الاقتصاد الإسرائيلي:

تعزير قدرة إسرائيل على مواجهة الضغوط السياسية الدولية المترتبة على معارضة الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية!

عدم رغبة الحكومات الإسرائيلية- وخاصة حكومات اليمين- في الدفع نحو حل سياسي للصراع يحتم عليها تبني موقف متصلب في الحلبة السياسية الدولية. ومن هنا فإن تقليص الاعتماد الاقتصادي الإسرائيلي على المعونات والمساعدات الخارجية من شأنه أن يقلص أيضا، ولو بصورة جزئية وضئيلة، قدرة الحكومات الأجنبية على التأثير على القرارات والإجراءات السياسية الإسرائيلية في كل ما يتصل بأمور المفاوضات السياسية والبناء الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية



النيو ليبرالية المتطرفة في إسرائيل: فجوات اجتماعية صارخة.

في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين وبين الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟ سؤال قد يبدو، للوهلة الأولى، عبثيا، غير ذي معنى وغير ذي أهمية. لكن المقالة العلمية التي نشرها الباحث الإسرائيلي د. أرييه كراميف تقدم تحليلا يخلص في استنتاجه الأخير إلى إجابة مثيرة على السؤال المذكور تقترح زاوية أخرى، جديدة ومغايرة، للنظر إلى مسألة تبني السياسة

النيو ليبرالية، ثم تكريسها وتوسيعها في إسرائيل: تسعى دولة إسرائيل، بقيادة الحكومات اليمينية خلال السنوات الأخيرة، إلى تقليص مدى اعتمادها الاقتصادي على الدول الغربية عامة، والولايات المتحدة خاصة، وإلى تعزير قدراتها الذاتية على مواجهة الضغوط السياسية الدولية المترتبة على معارضة الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية؛ ويؤكد كراميف أن التحليلات والتفسيرات الشائعة لمنحى تعميم وتشديد السياسات النيو ليبرالية في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين (منذ مطلع سنوات الألفين) تتجاهل هذا الجانب الهام جدا.

يذكر أن كراميف هو أستاذ في الكلية الأكاديمية تل أبيب -يافا، متخصص في مجال الاقتصاد السياسي، في الحوكمة المالية العالمية وفي تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي، وأن هذه المقالة تستند إلى كتابه الأخير الذي صدر باللغة الإنكليزية حديثا بعنوان «المسار الإسرائيلي نحو النيو ليبرالية: الدولة، الاستثمارية والتغيير»، وكان قد أصدر من قبل كتابا باللغة العبرية عن «الراسمالية الإسرائيلية».

كما يذكر أن هذه المقالة نشرت بعنوان «العلاقة المسكوت عنها بين النيو ليبرالية الإسرائيلية والصراع» في العدد الأخير (أب ٢٠١٨) من مجلة «هزمان هزبه» (هذا الزمن) وهي مجلة رقمية جديدة تعنى بالقضايا الفكرية والجدل الجماهيري العام تصدر عن «معهد فان لير» في القدس.

بدأيات النيو ليبرالية الإسرائيلية يستهل الكاتب مقالته بالتذكير بالأزمة الحادة التي عصفت بالاقتصاد الإسرائيلي في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي والتي كان من أبرز نتائجها حصول تغيير عميق في النظام الاقتصادي الإسرائيلي وُصف، آنذاك، بـ «التحول النيو ليبرالي» وتميز، أساسا، بالتخلي عن سياسة التدخل الحكومي المباشر في الأنشطة الاقتصادية لصالح الخصخصة ولبرلة الأسواق.

رغم أن هذا المنحى كان علميا وأن تحولا مماثلا قد حصل في اقتصادات العديد من الدول، إلا أن مميزات هذا التحول في إسرائيل، ابتداء من مطلع سنوات الألفين، كانت أكثر حدة وتطرفا بشكل واضح. فتنطبق النظام النيو ليبرالي، الذي ظهرت بوادره الأولى خلال حكومة بنيامين نتانياهو الأولى في العام ١٩٩٦، اتخذ شكلا حادا بعيد الأثر داه، منذ مراحله الأولى، إلى ارتفاع حاد في معدلات الفقر واللامساواة بصورة غير مسبوقه حتى أصبحت من بين الأعلى على الإطلاق في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وقد تجسدت تلك السياسات، في تلك الفترة، في تقليص «دولة الرفاه» بصورة حادة وفي تعزيز الهياكل وقطاعات التصدير الأخرى، على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما حقق منافع وأرباحا هائلة لصالح مجموعة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال مقابل إلحاق أضرار بالغة بجمهور العاملين عامة وبمستوى حياة السواد الأعظم من السكان. وشكلت حملة الاحتجاج الشعبية الواسعة التي شهدتها إسرائيل في

النيو ليبرالية المتطرفة التي تحيط بوضعي السياسات الاقتصادية الإسرائيلية والتي يعملون في إطارها ومن خلالها.

الجانب الثاني، المكمل، هو الذي تتغاضى عنه وتهمله حتى الآن، إطلاقا تقريبا، الدراسات والأبحاث والسجلات الجماهيرية العامة، وهو أن النموذج النيو ليبرالي المتطرف، الذي اعتمدهت وكرسته الحكومات اليمينية بالأساس خلال العقدين الأخيرين بشكل خاص، كان يرمي إلى تقليص اعتماد هذه الحكومات الاقتصادي على أطراف خارجية - في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ثم الدول الأوروبية - لأسباب وغايات سياسية. ذلك أن عدم رغبة الحكومات الإسرائيلية - وخاصة حكومات اليمين منها - أو عدم قدرتها على الدفع نحو حل سياسي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يحتم عليها تبني موقف متصلب في الحلبة السياسية الدولية. ومن هنا، فإن تقليص الاعتماد الاقتصادي الإسرائيلي على المعونات والمساعدات الخارجية من شأنه أن يقلص أيضا، ولو بصورة جزئية وضئيلة، قدرة الحكومات الأجنبية على التأثير على القرارات والإجراءات السياسية الإسرائيلية في كل ما يتصل بأمور المفاوضات السياسية والبناء الاستيطاني في المناطق الفلسطينية.

قرار سياسي

في ضوء التحليل الذي يعرضه كراميف، يمكن التساؤل: هل كان فرض النيو ليبرالية الانعزالية على إسرائيل بمثابة ردة فعل على حالة انعدام الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وانعدام الاستقرار الاقتصادي في العالم عامة؟ لا شك في أن للظروف الجيو سياسية المحيطة بإسرائيل والتي تعمل إسرائيل من خلالها تأثيرا كبيرا على اعتبارات واضعي

التغييرات النيوية التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي كات، بالأساس، ثمرة مبادرات حكومية انضم إليها لاحقا لاعبون من القطاع الخاص، وهذا، علاوة على حقيقة أن القطاع الخاص ليس كيانا واحدا منسجما، بل تتفاعل فيه وتتصارع مصالح مختلفة ومتناقضة؛ فبينما يستفيد قطاع الهياكل والمصدرون من النظام الاقتصادي الحالي، تكبدت القطاعات الصناعية والخدمات أضرارا كبيرة جراءه وتوسعى إلى تغييره.

ليس ثمة شك في أن التفسيرات المختلفة التي ذُكرت هنا تلقي ضوءا مكثفا على عملية تطبيق النموذج النيو ليبرالي المتطرف في إسرائيل، لكن ثمة حاجة إلى التطرق إلى عامل إضافي آخر أهمله الدراسات الأكاديمية والسجلات الجماهيرية العامة ولم تتطرق إليه إلا نادرا جدا، حتى الآن، وهو: العلاقة بين السياسة الخارجية الصقرية التي تعتمدها الحكومات الإسرائيلية خلال العقدين الأخيرين تقريبا وبين التطرف النيو ليبرالي خلال الفترة نفسها. فقد وفرت هذه السياسة الصقرية المتشددة التي اعتمدهتها الحكومات اليمينية في إسرائيل حافزا إضافيا آخر لتبني صيغة أكثر تطرفا من النظام النيو ليبرالي، ترتبت عنه معدلات مرتفعة جدا من الفقر واللامساواة.

لهذا الحافز جانبان: الجانب الأول - المعروف والمتداول في السجلات الجماهيري العام - هو أن تبني نموذج أكثر تطرفا من النيو ليبرالية يُعتبر وسيلة لتلافي ومواجهة الهزات الاقتصادية والأمنية، يترجى منها تحسين ورفع مستوى المعيشة الاقتصادية الإسرائيلية، الاستقرار الاقتصادي، وبعكلمات أخرى، فإن شعار «هنا ليس أوروبا» هو ليس مجرد كلام خال من أي مضمون، بل يعكس - إلى حد ما - مجموعة الظروف

صيف العام ٢٠١١ ردة فعل مدنية قوية على هذا التحول، لكنها سرعا ما خفت وتلاشت.

محاولات تفسير ومصالح محلية

كيف يمكن، إذن، تفسير هذا التطرف الحاد في تطبيق النيو ليبرالية في إسرائيل، على نحو أعمق بكثير مما حصل في دول أخرى؟

يورد الكاتب هنا بعض التفسيرات لهذا التطور، يقول أحدها إن إسرائيل استدخلت قواعد ومعايير كانت معتمدة في الدول المتطورة ومستندة إلى النظريات الاقتصادية السائدة. غير أن هذا التفسير، كما يوضح الكاتب، يتناسب مع العقد الأول فقط من التحول النيو ليبرالي في إسرائيل - ابتداء من العام ١٩٨٥ وحتى منتصف الثمانينيات، وقد تجندت مجموعة كبيرة من علماء الاقتصاد، في تلك الفترة، خلف واضعي السياسات وفمرت لهم دعما تاما وغير مشروط استمر حتى بداية الثمانينيات، حيث تبدل الخطاب الاقتصادي العام في البلاد وأصبح الخلافا هو السمعة الأبرز بين علماء الاقتصاد في الأكاديميا، بل وبين علماء الاقتصاد العاملين في القطاع العام أيضا.

ثمة تفسير آخر يقول إن النظام الاقتصادي السائد في إسرائيل هو حصيلة تبني أفكار النيو ليبرالية وأفكار المحافظين الجدد، التي «استوردتها» من الولايات المتحدة جهات إسرائيلية متنفذة، سواء في وزارة المالية أو في المنظومة السياسية الأوسع. ويشير الكاتب إلى أن ثمة أساسا تاريخيا للدعاء بأن التأثيرات الأميركية هي التي أملت اعتماد سياسة الطوارئ في إسرائيل في العام ١٩٨٥ في محاولة لضبط الاقتصاد وإعادة استقراره، والتي شكلت أبرز المؤشرات على التحول النيو ليبرالي. غير أن السنوات التالية - بدءا من مطلع التسعينيات عموما، وابتداء من مطلع سنوات الألفين بوجه أساسي - تميزت بالدور النشط جدا الذي لعبه بنيامين نتانياهو شخصا - كوزير للمالية أولا، ثم كرئيس للحكومة لاحقا - في تطبيق المشروع النيو ليبرالي الأكثر تطرفا في إسرائيل، بهدي إيديولوجية المحافظين الجدد الأميركيين - تحت تأثيرهم المباشر - ومع ذلك، يتساءل الكاتب: هل في وسع هذه الصيغة المتطرفة من هذه الإيديولوجية المستوردة - التي كان عدد وكلائها في إسرائيل قليلا جدا آنذاك - تقديم تفسير شاف للتغيرات العميقة وبعيدة الأثر التي شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة؟ والجواب القاطع الذي يقدمه الكاتب على هذا التساؤل هو: حتى لو كان من الواضح تماما أن أفكار المحافظين الجدد قد لعبت دورا حاسما في تصميم وتشكيل النظام الاقتصادي الإسرائيلي المحلي، إلا أن تجذرها في إسرائيل، على هذا النحو من السرعة والعمق، يستوجب البحث عن المصالح الإسرائيلية المحلية التي حركت هذه السيورة ومكثتها من تحقيق هذا النجاح.

يثير تفسير آخر (ثالث) لتبني النموذج النيو ليبرالي المتطرف في إسرائيل مسألة مصالح القطاع الخاص والقوة الاقتصادية الكبيرة التي يتمتع بها: العلاقة بين رأس المال والسلطة. ويقول هذا التفسير إن القطاع الخاص كان الرابح الأكبر من عمليات الخصخصة والعمولة التي أخضع لها الاقتصاد الإسرائيلي، ولذا فقد تجند لدعم هذا التغيير بكامل قوته. لكن هذا التفسير أيضا يبقى ناقصا، كما يرى الكاتب، ذلك أن التاريخ الاقتصادي الإسرائيلي يبين أن

ما هي العلاقة بين تعميم وتشديد السياسات النيو ليبرالية في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين وبين الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟ سؤال قد يبدو، للوهلة الأولى، عبثيا، غير ذي معنى وغير ذي أهمية. لكن المقالة العلمية التي نشرها الباحث الإسرائيلي د. أرييه كراميف تقدم تحليلا يخلص في استنتاجه الأخير إلى إجابة مثيرة على السؤال المذكور تقترح زاوية أخرى، جديدة ومغايرة، للنظر إلى مسألة تبني السياسة

النيو ليبرالية، ثم تكريسها وتوسيعها في إسرائيل: تسعى دولة إسرائيل، بقيادة الحكومات اليمينية خلال السنوات الأخيرة، إلى تقليص مدى اعتمادها الاقتصادي على الدول الغربية عامة، والولايات المتحدة خاصة، وإلى تعزير قدراتها الذاتية على مواجهة الضغوط السياسية الدولية المترتبة على معارضة الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية؛ ويؤكد كراميف أن التحليلات والتفسيرات الشائعة لمنحى تعميم وتشديد السياسات النيو ليبرالية في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين (منذ مطلع سنوات الألفين) تتجاهل هذا الجانب الهام جدا.

يذكر أن كراميف هو أستاذ في الكلية الأكاديمية تل أبيب -يافا، متخصص في مجال الاقتصاد السياسي، في الحوكمة المالية العالمية وفي تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي، وأن هذه المقالة تستند إلى كتابه الأخير الذي صدر باللغة الإنكليزية حديثا بعنوان «المسار الإسرائيلي نحو النيو ليبرالية: الدولة، الاستثمارية والتغيير»، وكان قد أصدر من قبل كتابا باللغة العبرية عن «الراسمالية الإسرائيلية».

كما يذكر أن هذه المقالة نشرت بعنوان «العلاقة المسكوت

عنها بين النيو ليبرالية الإسرائيلية والصراع» في العدد الأخير (أب ٢٠١٨) من مجلة «هزمان هزبه» (هذا الزمن)

وهي مجلة رقمية جديدة تعنى بالقضايا الفكرية والجدل الجماهيري العام تصدر عن «معهد فان لير» في القدس.

بدأيات النيو ليبرالية الإسرائيلية يستهل الكاتب مقالته بالتذكير بالأزمة الحادة التي عصفت بالاقتصاد الإسرائيلي في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي والتي كان من أبرز نتائجها حصول تغيير عميق في النظام الاقتصادي الإسرائيلي وُصف، آنذاك، بـ «التحول النيو ليبرالي» وتميز، أساسا، بالتخلي عن سياسة التدخل الحكومي المباشر في الأنشطة الاقتصادية لصالح الخصخصة ولبرلة الأسواق.

رغم أن هذا المنحى كان علميا وأن تحولا مماثلا قد حصل في اقتصادات العديد من الدول، إلا أن مميزات هذا التحول في إسرائيل، ابتداء من مطلع سنوات الألفين، كانت أكثر حدة وتطرفا بشكل واضح. فتنطبق النظام النيو ليبرالي، الذي ظهرت بوادره الأولى خلال حكومة بنيامين نتانياهو الأولى في العام ١٩٩٦، اتخذ شكلا حادا بعيد الأثر داه، منذ مراحله الأولى، إلى ارتفاع حاد في معدلات الفقر واللامساواة بصورة غير مسبوقه حتى أصبحت من بين الأعلى على الإطلاق في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وقد تجسدت تلك السياسات، في تلك الفترة، في تقليص «دولة الرفاه» بصورة حادة وفي تعزيز الهياكل وقطاعات التصدير الأخرى، على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما حقق منافع وأرباحا هائلة لصالح مجموعة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال مقابل إلحاق أضرار بالغة بجمهور العاملين عامة وبمستوى حياة السواد الأعظم من السكان. وشكلت حملة الاحتجاج الشعبية الواسعة التي شهدتها إسرائيل في

نموذجان من النيو ليبرالية والخيار الإسرائيلي!

الاعتماد على المعونات المالية يكتسب ، في حد ذاته، أهمية كبرى بكونه وسيلة سهلة، فورية وناجعة لممارسة التأثير على عملية صنع القرارات في إسرائيل.

فور تسلمه منصب رئيس الحكومة، في حكومته الأولى، صرح بنيامين نتانياهو في خطاب ألقاه في الكونغرس الأميركي، بأن إسرائيل تسعى إلى تحقيق استقلال اقتصادي يسمح لها بالتخلي عن المعونات الاقتصادية التي تقدمها لها الولايات المتحدة. وبالفعل، تراجع حجم الدعم المدني الأميركي المقدم لإسرائيل باستمرار من العام ١٩٩٧، حيث بلغ آنذاك ١٢ مليار دولار، حتى الفائه تماما في العام ٢٠٠٨. لكن إسرائيل لم تتخل عن المساعدات الأمنية التي ازدادت خلال كل تلك السنوات وبلغ حجمها الآن نحو ٣ مليارات دولار سنويا ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣٫٩ مليار دولار في السنة ابتداء من العام القريب، ٢٠١٩. بموجب الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين نتانياهو والرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما.

في مثل هذه الظروف، ليس مستغربا اتساع وتعاالي الأصوات في الحلبة السياسية الإسرائيلية وخارجها - وخاصة من بعض وسائل الإعلام، معاهد الأبحاث ونشطاء اليمين السياسي - التي تدعو إلى التخلي

إلا أن وزن هذا الهدف (الاستقلال الاقتصادي)، قياسا بالأهداف الأخرى، شهد تغيرات أملتها الظروف. كما تغيرت التكلفة الاجتماعية من حين إلى آخر أيضا. في امتحان النتيجة الاقتصادية، يتجسد النجاح الأساسي لنظام النيو ليبرالية الانعزالية في إسرائيل في المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بعلاقات إسرائيل مع دول العالم المختلفة. وتثبت المعطيات بالأرقام أن إسرائيل نجحت في تحقيق استقلال واستقرار اقتصاديين غير مسبوقين. ويبدو، ظاهريا، أن الحديث هنا عن نجاح اقتصادي باهر، غير أن النموذج الانعزالي كلف ثمنا اجتماعيا باهظا وحادا جدا تحملت أعباءه قطاعات واسعة جدا من المواطنين في إسرائيل.

النتيجة السياسية، الحزبية - الداخلية والدولية - الخارجية، للسياسات النيو ليبرالية الانعزالية، على أفضلياتها ونواقصها الاجتماعية - الاقتصادية، تتمثل أساسا في أن إسرائيل أصبحت قادرة اليوم على دفع مصالحتها الاقتصادية غير مسبوقين. ويبدو، ظاهريا، أن الحديث هنا عن نجاح اقتصادي باهر، غير أن النموذج الانعزالي كلف ثمنا اجتماعيا باهظا وحادا جدا تحملت أعباءه قطاعات واسعة جدا من المواطنين في إسرائيل.

أحد النجاحات الأبرز التي حققها النظام النيو ليبرالي في إسرائيل يتمثل في التقليص الحاد

المذكورين، كما أشير إليها آنفا، في تحديد ملامح فترتين اثنتين في عمر النيو ليبرالية الإسرائيلية - النيو ليبرالية الكوسموبوليتية، أو النيو ليبرالية المعاشية، التي ميزت إسرائيل بين العامين ١٩٨٥ و ١٩٩٥؛ ثم النيو ليبرالية الانعزالية، أو «النيو ليبرالية الصقرية»، التي تميز إسرائيل منذ العام ١٩٩٦ وحتى اليوم.

لفهم التحول الذي أقدمت عليه إسرائيل، منذ مطلع سنوات الألفين بصورة أساسية، من النيو ليبرالية الكوسموبوليتية إلى النيو ليبرالية الانعزالية، لا يكفي تحليل أفضليات وسلبيات كل من هذين النموذجين بشكل عام، بل ينبغي أيضا البحث في كيفية تأثير مميزات كل من النموذجين على الحافز المحلي لتبني مثل هذه النمادج؛ أو أحدها بوجه خاص. وبكلمات أخرى: الحكومات التي تنتهج سياسات خارجية صقرية متشددة، أو التي تتميز سياساتها الخارجية بصفحة الاستقرار، بما يعني تعرضها لضغوط دولية مختلفة أو تورطها في صراعات دولية مختلفة، قد ينشأ لديها حافز قوي وواضح لتبني نهج نيو ليبرالي متشدد يساعد على تحسين قدرة الشركات المحلية على التنافس في الأسواق الدولية. ومن شأن مثل هذه الانعزالية أن تؤدي إلى تقليص قدرة الأطراف الخارجية على التأثير على عمليات صنع القرارات المحلية، من خلال تقليص الديون الخارجية وزيادة الأرصدة المحلية من العملات الأجنبية، التي تشكل صندوق طوارئ لأوقات الأزمات.

الاقتصادية والجيو سياسية إلى اعتبار الاستقلال الاقتصادي أمرا في غاية الأهمية. في نظر جميع الحكومات المتعاقبة منذ قيام الدولة وحتى اليوم،

كل من مارغريت تاتشر ورونالد ريغان في السبعينيات والثمانينيات، وهي الإصلاحات التي قامت على مفهوم «السياسة الودية تجاه الأعمال»، الذي يأتي على حساب دولة الرفاه ويثمن العمل بصورة حادة بقوة العمال ومكانتهم. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، يتميز النموذج النيو ليبرالي الأنجلو -أمركي بطابعه الانعزالي، أكثر بكثير من النموذج الأوروبي. ورغم أن ثمة تيارات نيو ليبرالية كوسموبوليتية في الولايات المتحدة أيضا. إلا أن ثمة توجها آخر يبدي تشككا في كل ما يتعلق بالتعاون الدولي، وخاصة بين أوساط اليمين الجمهوري والمحافظين الجدد. هؤلاء الآخرون لم يعارضوا العمولة، لكنهم اقترحوا رؤية بديلة على الولايات المتحدة، بموجها: استغلال قدرتها على المساومة بغية الدفع بتسويات تنسجم مع مصالحها وتخدمها. وتمثلت الفكرة الاقتصادية التي بررت هذا الموقف في أنه إذا ما تبنت كل دولة السياسة الاقتصادية الصحيحة - أي، النيو ليبرالية - في الداخل، فعندئذ تنتفي الحاجة إلى التعاون الدولي.

ويؤكد الكاتب أن لكلا النموذجين المذكورين من النيو ليبرالية الاقتصادية إسقاطات سلبية عميقة على دولة الرفاه وعلى العاملين، لكن إسقاطات النموذج الانعزالي، الأنجلو -أمركي هي أكثر ضررا بصورة كبيرة جدا. وقد كانت إسرائيل في عداد الدول الكثيرة التي تأثرت بهذين النموذجين من النيو ليبرالية، حتى وإن لم تسارع إلى تبنيها تبنيًا أعمى. لكن إسرائيل اختارت، بقرار واع، تركيز اعتمادها أكثر على النموذج الانعزالي، الأنجلو -أمركي بصورة واضحة.

بين التبعية والاستقلال

تساعد المميزات الأساسية الأبرز لكل من النموذجين

ما هي العلاقة، إذن، بين التطرف في تطبيق النيو ليبرالية، من جهة، وبين محاولات الحكومات الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى؟

تشير دراسات مختلفة إلى أن ثمة نوعين/نموذجين اثنين، على الأقل، من النظام النيو ليبرالي: النموذج الكوسموبوليتي الأوروبي، الذي تبلور في معرض عملية الاندماج والتكامل في الاتحاد الأوروبي إبان الثمانينيات والتسعينيات على قاعدة النموذج الاقتصادي الألماني، والنموذج الانعزالي الأنجلو -أمركي، الذي تبلور إبان حكم مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة خلال الثمانينيات.

النموذج النيو ليبرالي الكوسموبوليتي مشتق من توجه نيو ليبرالي يولي أهمية كبيرة لسيرورات لبرلة الأسواق، لكنه أكثر لطفًا، من الناحية الاجتماعية من النموذج الانعزالي المتشدد، وإلى جانب التشديد على أهمية لبرلة الاقتصاد المحلي ولحركة رؤوس الأموال كشرط للاستقرار الاقتصادي والنمو، يولي النموذج الكوسموبوليتي الأوروبي أهمية كبيرة، أيضا، للمنظمات الإدارية ويسمح بانتهاج سياسات رفاه وضمن حد أدنى من حقوق العمال. وعلى المستوى الدولي، تتطلع النيو ليبرالية الكوسموبوليتية إلى تحقيق اتفاقيات تجارية دولية متعددة الأطراف، أو إقليمية، تقوم على التعاون الدولي. ويعكس الطابع الكوسموبوليتي لهذا النموذج في تشديده على الأرباح المشتركة الكامنة في التعاون الدولي وعلى المكاسات والآثار السياسية المترتبة على التعاون الاقتصادي.

أما النموذج النيو ليبرالي الانعزالي الأنجلو -أمركي فيشدد، في المقابل، على الإصلاحات التي اعتمدها

إنقاذ في اللحظة الأخيرة لحكومة نتنياهو يؤجل الانتخابات المبكرة!

«تراجع البيت اليهودي» عن شرط البقاء في الحكومة بتولي حقيبة الدفاع يمنح وقتاً إضافياً لحكومة نتنياهو الضيقة*مناورات سابقة كهذه

لم تمنح الحكومات عمراً أطول بكثير*أحد السيناريوهات المطروحة هو اتفاق خفي على تمرير قوانين تتعلق بالحكم يسعى لها اليمين الاستيطاني*



(أفب)

وزملاءه سيراقيون كيف سيتعامل نتنياهو مع الأوضاع الأمنية المقبلة. ما يعني أنه من الصعب رؤية استمرار الحكومة الحالية حتى نهاية ولايتها القانونية، إلا إذا طرأ حدث كبير، بمعنى حرب، تزامم جميع الأطراف بسحب الحسابات الحزبية، تحت ذريعة «المسؤولية الوطنية».

والآن على الأغلب ستحتج الأنتظار بقدر أقوى إلى المستشار القانوني للحكومة، بشأن قراره حول توصية الشرطة، منذ ٩ أشهر، بتقديم نتنياهو للمحاكمة في قضيتي فساد. فيما من المحتمل أن تصدر الشرطة توصياتها بشأن ملف الفساد الثالث، المسمى «ملف ٤٠٠٠»، في غضون أسابيع قليلة.

تشير هنا إلى أن نتنياهو قاد في الأيام الأخيرة معركته على الائتلاف في ظل استطلاعات أجمعت كلها على أن معسكر الكتل الذي شكل حكومة نتنياهو، حتى استقالة وزيرم، سيعزز قوته الإجمالية، من ٦٦ مقعدا، إلى ٧٠ وأكثر، وسيحافظ حزب الليكود على مقاعده الـ ٣٠. كما أن تحالف «البيت اليهودي»، قد يضيف لنفسه عددا قليلا لمقاعده الثمانية الحالية.

وحسب هذه الاستطلاعات، فإن الضربة القاصمة ستكون لتحالف المعسكر الصهيوني-، الذي قد يخسر نصف مقاعده الـ ٢٤ الحالية. وإذا ما تحقق هذا، فإن الخاسر الأكبر سيكون حزب العمل التاريخي.

دون مبرر واضح، فحكومته كانت متماسكة، ولكنه اعتقد أن الأزمة مع كلتني الحريديم؛ يهدوت هتوراة بالذات، وأيضا شاس ستتعزز، حول قانون تجنيد شبان الحريديم، ويكفي خروج يهدوت هتوراة من الحكومة ليحل الائتلاف والكنيست ويتهجه إلى انتخابات، إلا أن الزعامة الروحية لتتحالف يهدوت هتوراة، قررت الاعتراض على القانون والبقاء في الحكومة. وهذا سحب البساط من تحت نوايا نتنياهو بانتخابات مبكرة.

الأحزاب تبحث عن مكانتها

لكن كل هذا لم يبدد غيمة الانتخابات المبكرة من الأجواء، فالكتل والأحزاب الأخرى كان لديها اعتقاد أن نتنياهو سيبحث من مهرب جديد، يفاجئها بانتخابات مبكرة. ومنها من بحث عن مهرب، وكان أولهم أفغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي رأى منذ الانتخابات الماضية أن مكائته الشعبية تتراوح مكانها في أحسن الأحوال، عند ٦ مقاعد برلمانية، وفي فترات سابقة كان يحصل على أقل، مما يقربه إلى نسبة الحسم لدخول الكنيست، بمعنى في مجال الخطر. ويعسى ليبرمان أن اليمين الاستيطاني المتطرف يشهد منافسة شديدة جد بين الليكود من جهة، وتحالف أحزاب المستوطنين من التيار الديني الصهيوني «البيت اليهودي»، من جهة أخرى. وهناك لاعب آخر؛ القائمة التي كانت على وشك الدخول إلى الكنيست، التي تضم اتباع حركة «كاخ» الإرهابية، الذين تحالفا مع المنشق عن حركة شاس إيلي يشاي، فهذا تحالف اقتنص ١٢5 صوت، غالبيتها الساحقة من قطاع المستوطنين، وأيضا من الحريديم الشرقيين أساسا. كما يعرف ليبرمان أن فرصه في هذا المعسكر ليست كبيرة، في حين أن فرصه لدى جمهور المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق باتت تضيق في السنوات الأخيرة. ولهذا رأى في الجدل حول كيفية التعامل مع قطاع غزة فرصة للقفز على متن «سفينة إنقاذ» تنقله إلى «بر الأمان» في الانتخابات المقبلة خاصة وأن أوساطا يمينية، وليس وحدها، بدأت تتحاسبه على تصريحاته التي سبقت دخوله إلى منصبه، بأنه سيوجه الضربة القاضية لحركة حماس ولم يفعل، كما يقولون.

وعلى خلفية هذا أعلن ليبرمان استقالته من منصبه، وكان هذا بمثابة طلقة البداية نحو معركته الانتخابية المقبلة، إلا أن استطلاعات الرأي لم تمنحه مزيدا من المقاعد، لأن هناك قناعة واسعة بخلفية استقالة ليبرمان في المقابل، فإن استقالة ليبرمان أجمت المنافسة بين «البيت اليهودي» وبين حزب الليكود، بينما بقي «البيت اليهودي» عند حجمه السابق، الذي حققه في ٢٠١٣، في هذا القطاع، وأكثر من هذا، ظهر الليكود لاعباً أيضا لدى أوساط التيار الديني الصهيوني، رغم أن ٦٠٪ من أصوات هذا الجمهور اتجعت

الحكومة، وقد دخلت بشكل جدي في عام الانتخابات البرلمانية، التي موعدها القانوني هو نهاية تشرين الثاني من العام المقبل ٢٠١٩ فقد علمت تجربة عشرات السنين أنه حينما تتضعف القاعدة الائتلافية، في أجواء انتخابات، فإن الصعب الحفاظ على الحكومة، وكل إجراء يتخذ يستقط سريعا.

مثال على هذا، هو ما جرى في شهر أيار ٢٠١٢، حينما كانت الهيئة العامة للكنيست تعقد جلستها للتصويت على قانون حل الكنيست، فبعد أن تم التصويت على القانون بقراءة الأولى، وانعقدت جلسة اللجنة البرلمانية بلورة الصيغة النهائية، توقفت الجلسة بعد وقت قصير، ليعلن نتنياهو عن ضم حزب «كديما» بزعامة شأؤول موفاز في حينه. إلا أن الحكومة الموسعة لم تصمد لأكثر من شهرين، وجرى حل الكنيست، وجرت الانتخابات في الشهر الأول من العام ٢٠١٣. وما جرى منذ ظهر يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني الجاري، بعد اعلان أفغدور ليبرمان استقالته من منصبه، أن المشهد الحاصل بين كتل الائتلاف، أشبه باستعراض «عضلات» لأن منظهم يقول: إن من يعترض على انتخابات مبكرة، ولا يطالب بها، هو إشارة إلى كونه خائفا منها. أما بنيامين نتنياهو، فقد اتخذ لنفسه طابع «القائد المسؤول، الحريص على استقرار الحكم». وحتى أنه زعم، كما ذكر، أن تفكيك حكومة اليمين سيؤدي إلى تولي ما أسماه «اليسار» الحكم، وهذا ما لا أساس له، وفق نتائج كل استطلاعات الرأي.

وقد سعى نتنياهو لانتخابات مبكرة منذ أشهر طويلة، في محاولة لتجاوز التحقيقات معه بقضايا الفساد، واستباقا لاحتمال تعمقها، واتخاذ قرارات بتقديم لوائح اتهام ضده. إلا أنه لمس بشكل واضح أن الجمهور لا يلتفت إلى القضايا التي تحقنه، بمعنى أنه لا يأخذها على حمل الجد، خلافا للحالات أخرى مع رؤساء حكومات سابقين، وهذا لعدة عوامل، أهمها أن القضايا المنسوبة له حسب ما ينشر، ليس فيها اتهام بتلقي مبالغ ضخمة، وإنما الحديث عن «هدايا» دسمة، مقابل امتيازات ضريبية وتسهيل أعمال، وكما يبدو أن هذا مستوى فساد مقبول على الجمهور الإسرائيلي.

وأمام هذا، سعى نتنياهو لاستثمار المكاسب السياسية التي حققها له البيت الأبيض، خاصة على صعيد القضية الفلسطينية، ولكن أيضا في القضايا الإقليمية. وأيضا ما يظهر وكأن مكانة إسرائيل على الساحة الدولية والإقليمية تتعزز، وكل هذا يأتي في ظل ظروف اقتصادية جيدة بشكل خاص للجمهور اليهودي، الذي لا يعاني من أي نسبة بطالة تذكر، فيما نسب الفقر لديه ماثلت لنسب أوروبا، باستثناء المتدينين المتزمطين الحريديم، الذين يعيشون حياة تشافية إرادية، وكان طبيعا أن يستمر نتنياهو كل هذا للتوجه إلى انتخابات مبكرة، تتعزز فيها قوة حزبه البرلمانية، ويضمن بذلك قيادته للحكومة المقبلة.

إلا أن نتنياهو لا يستطيع التوجه إلى انتخابات مبكرة،

كتب برهوم جرايسي:

فاجت كتلة تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي» بقرار قاداتها، أمس الاثنين، عدم الانسحاب من حكومة بنيامين نتنياهو، ومنع فرصة للحكومة، وارئيسها وبصفته وزيراً للدفاع لاتباع إستراتيجيية جديدة تجاه قطاع غزة، ما يعني أن حكومة بنيامين نتنياهو عادت لترتكز على أغلبية ضيقة من ٦١ نائبا، وليس أمام هذه الحكومة ما يجعلها أمام خطر بسبب الأغلبية الضيقة، بعد أن أقرت في وقت مبكر ميزانية العام المقبل. ورغم ذلك فمن الصعب رؤية احتمال بتعد كلّي لغيمرة الانتخابات المبكرة، التي قد تظهر بشكل مفاجئ مرّة أخرى في غضون وقت قريب.

وهناك الكثير من التفسيرات المفترضة لقرار كتلة «البيت اليهودي»، التي ظهرت قبل أيام حازمة جدا في موقفها، الداعي لتولي حقيبة الدفاع خلفا للوزير المستقبّل أفغدور ليبرمان، ومن بينها:

«تنفيس البالون الذي نفخه ليبرمان لدى أوساط اليمين الاستيطاني، وكأنه الأشد تطرفا في الموقف من شكل مواجهة قطاع غزة، ومنح فرصة إما لإثبات وجود هدوء على القطع، تعزوه إسرائيل لنفسها، أو تصعيد كبير، يشمل اجتياحا واسع النطاق لقطاع غزة.»

«منح فرصة لتمرير قوانين يسعى لها اليمين الاستيطاني، تتعلق بأنظمة في الحكم، منها السماح للوزراء بتعيين المستشارين القانونيين للوزارات. وسن قانون آخر يسمح بسن قوانين نقضتها المحكمة العليا، بأغلبية أكبر، وسن قانون خصم ميزانيات ثقافية من مؤسسات لها نشاطات تتعارض مع سياسات الحكومة وغيرها، ففي قوانين كهذه تركزت الحكومة على أكثر من ٦١ نائبا، كون أن حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة ليبرمان لا يستطيع الاعتراض على قوانين كهذه، كان من الداعين إىه.

وقد جاءت المفاجأة، بعد أن ظهر نتنياهو، مساء الأحد، كمن يغلّق الباب في وجه «البيت اليهودي» حينما أعلن قراره النهائي بتولي حقيبة الدفاع والتي بمسؤولية حل الحكومة على شركائه، مدعيا أنهم يفامرون بالتفريط بحكومة اليمين، مادرا من أن هذا قد يقود لصعود حكومة بقيادة من يسميهم نتنياهو «يسارا»، رغم أن كل استطلاعات الرأي التي تظهر تباعا تستبعد كليا هذا الاحتمال.

لكن يبدو أن «البيت اليهودي» تركت مؤشرات لاحتمال تراجعها يوم الأحد، دون أن ينتبه الكثيرون، حينما طالب الكتلة بإبقاء النائب إيلي بن دهان نائبا لوزير الدفاع، فقد أنهى دهان منصبه تلقائيا صباح الأحد، بموجب القانون القاضي بإنهاء منصب نائب وزير، في حال استقال الوزير في ذات الوزارة، وفي هذه الحالة أفغدور ليبرمان. وقد وافق نتنياهو ضمنا على إبقاء دهان في الوزارة.

ويبقى السؤال الآن هو لأي مدى ممكن أن تتماسك هذه

تحقيق صحفي:

هكذا تتجسس إدارة الجهاز القضائي الإسرائيلي على المواطنين!

«طاقم خاص» تابع لإدارة الجهاز القضائي الإسرائيلي (إدارة المحاكم الإسرائيلية) يتولى مهمة مراقبة، رصد وتعقب مواطنين على شبكات التواصل الاجتماعي «لحماية القضاة وعاملي الجهاز القضائي من النقد غير المشروع»، وهي مهمة تشكل خرقاً ومخالفة لـ «قانون حماية الخصوصية» المعدّ لمنع تسرب معلومات شخصية وحساسة ونشرها على الملأ ويحدد عقوبة السجن لمدة خمس سنوات على ارتكاب هذه المخالفة»

عمله وإلى مزاولة مهام منصبه، رغم الغماة الجنائية التي خيمت فوقه ورغم حالة تضارب المصالح التي تورط فيها، قد اتخذ بموافقة الجهات المختصة وذات العلاقة!

وفي وقت لاحق، نشرت صحيفة «مكور ريشون»، أن النائب العام للدولة، شاي نيتسان، قد قرر إغلاق الملف ضد ليزر «لنقص الأدلة الكافية».

شخصيات رفيعة خارجية أيضا

يكشف التحقيق الصحفي، أيضا، أن إدارة المحاكم «جندت» شخصيات رفيعة من خارجها أيضا للعمل ضد مواطنين ينشرون نقدا للقضاة وللعاملين في الجهاز القضائي، وهو ما أثبتته مراسلات مجموعة خاصة على الواتس أب أطلق عليها اسم «القاضي روينشطاين»، من شهر تشرين الثاني ٢٠١٦، جرى من خلالها التداول في كيفية العمل لشطب وإزالة منشورات مسيئة ضد قاضي المحكمة العليا السابق، إلباكيم روينشطاين.

فقد شملت مجموعة الواتس أب المذكورة كلا من: نائب المدير العام لجهاز المحاكم لشؤون التخطيط والاستراتيجيات، ميخائيل شايبيرا؛ المسؤولون من قبل جهاز المحاكم عن رصد ومعالجة المنشورات المسيئة، المحامية ليرات يوسيم؛ مدير الوحدة السبرانية في وزارة العدل، د. حايبم فيمونسكي وغيرهم. ويوضح من خلال المراسلات في هذه المجموعة، والتي حصل عليها معدو التقرير، أن مسؤولين رفيعين جدا آخرين كانوا شركاء في هذه «المهمة»، بما فيها الاتصال مع «غوغل» و«فيسبوك» وغيرها لإزالة منشورات مسيئة بحق القضاة. ومن بين هؤلاء، بل أبرزهم، النائب العام للدولة، شاي نيتسان، ورئيس قسم التحقيقات والاستخبارات في شرطة إسرائيل، الضابط ماني يتسحاقي.

وفي تشرين الثاني ٢٠١٦، تقرّر إغلاق مجموعة الواتس أب هذه خشية تسرب مضامين الرسائل فيها إلى جهات خارجية. هذا وأعلنت منظمة «لافي» أنها تقدمت بشكوى رسمية إلى «سلطة حماية الخصوصية» التابعة لوزارة العدل (وهي الجسم الرسمي الموكل بتطبيق قانون «حماية الخصوصية») وطلبتها بالتحقيق في الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الجهات والشخصيات المتورطة فيه، وأفيد أن فحص الموضوع جار في هذه الأيام، ومن المنتظر إعلان نتائجه قريبا.

كما رفضت إدارة المحاكم، أيضا، الكشف عن المبلغ المالي الذي تدفعه لشركة «بازيلا» لقاء هذا العمل، وفق الاتفاقية الموقعة بين الطرفين.

تضارب مصالح ... مسؤول تحت التحقيق

يدخل المرسوم المذكور المستشار القانوني لجهاز المحاكم الإسرائيلية، المحامي ياراك ليزر، صلاحية اتخاذ القرار النهائي بشأن اتخاذ أية إجراءات قضائية ضد مواطن نشر نقدا للقضاة أو للعاملين في الجهاز القضائي، لكن الأدهى هنا أن ليزر يتمتع بهذه الصلاحية على الرغم من كونه مشتبها به بارتكاب سلسلة من المخالفات المتعلقة بتقديم مساعدات (معلومات) لأشخاص وجهوا النقد للقضاة على الشبكة العنكبوتية؛ وكان قد جرى التحقيق مع ليزر، في آذار ٢٠١٧، للاشتباه بارتكابه أربع مخالفات: إخراج وثائق محفوظة؛ الفش وخيانة الأمانة؛ نشر اسم شخص كان ضحية لاعتداءات جنسية ومنع نشر معلومات من مداوات قضائية سرية. كما جرى، خلال ذلك، البحث في حواسيبه الشخصية، في منزله وفي مكتبه، وكتب القاضي علايه مساورو، قاضي محكمة الصلح في تل أبيب، في قراره بإجازة التفتيش في حواسيب ليزر الشخصية؛ ثمة شكوك قوية بأن ثمة علاقة بين المشتبه به (ليزر) وبين مشتبه بهم آخرين!

لكن ليزر عاد إلى مزاولة مهام منصبه بانتظام بعد وقت قصير من انتهاء التحقيق معه، أي، أنه كان في حالة «تضارب مصالح مزدوج» طوال مدة قاربت سنتين، بحكم توليه منصب المستشار القانوني للمحاکم؛ فبينما واصل التمتع بصلاحية اتخاذ إجراءات قضائية بحق ناشري الانتقادات ضد القضاة، من جهة أولى، كان مشتبها به باستغلال منصبه لتسريب معلومات للأشخاص المشتبه بأنهم نشروا تلك المعلومات المسيئة، من جهة ثانية، وإضافة إلى ذلك، كان ثمة «تضارب مصالح آخر تمثل في كون ليزر «مؤتمنا على الدفاع عن القضاة» الذين كان من الممكن أن يتولوا النظر في قضيتيه لو تقرر تقديم لائحة اتهام بحقه.

وأفاد معدو التحقيق الصحفي بأن النيابة العامة للدولة أبلغتهم، ردا على توجيههم إليها وإلى إدارة المحاكم، بأن ملف التحقيق ضد ليزر «لا يزال قيد الفحص لدى النيابة العامة ولم يتخذ قرار نهائي بشأنه حتى الآن»؛ ثم وردهم على إدارة المحاكم، لاحقا، أن «القرار بشأن إعادة ليزر إلى

المحاكمة أمام القاضي نفسه، مما يعني المس الفظ بحق الشخص المعني في أن يحكم بإجراء قضائي نزيه وعادل، إن أن كشاف المنشور أمام القاضي قد يدفعه إلى الحكم على الشخص نفسه بصورة مخازة»، وهذا، ناهيك عن أن القرار بشأن اتخاذ أية إجراءات قضائية ضد الناشر يعني مرهون، أيضا، بموقف القاضي، وهو ما يعنى منح القضاة المشتكين امتياز المشاركة في اتخاذ القرار بشأن اتخاذ الإجراءات ضد الأشخاص الذين ينتقدونهم.

يقضي المرسوم المذكور بأنه إذا ما رات رئيسة الطاقم المذكور، يوسيم، أن مواطنا ما قد نشر منشورا «غير شرعي» بحق قاضٍ ما، يتم فتح ملف خاص لذلك المواطن يجري فيه «الحفاظ بنسخة إلكترونية من المنشور»، وإضافة إلى المنشور «الإشكالي» إياه، يشمل الملف أيضا التفاصيل التالية: الاسم الكامل للمواطن المعني، عنوان إقامته وعنوان بريده الإلكتروني، عناوين الخوادم وصفحات الانترنت التي صدرت منها المنشورات «الإشكالية»، مواعيد دخول المتصفحين إلى تلك الصفحات، أية إجراءات قضائية يكون الناشر طرفا فيها، بما في ذلك رقم الإجراء القضائي ونوعه، ومن ضمن الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان لإصدار القرار بشأن اتخاذ إجراءات بحق الناشر، يتم أيضا «فحص ما إذا كان قد ارتكب مخالفات إضافية أخرى ذات صلة» في الماضي؛ وهنا، رفضت إدارة المحاكم الإفصاح عن ماهية «المخالفات ذات الصلة» وكيف يجري تصنيفها وتحديدها.

بعد إعداد «الملف» ضد المواطن الذي انتقد قاضيا أو عاملا في جهاز القضاء في منشور على الشبكة العنكبوتية، يجري تسجيل هذا الملف في النظام المحوسب التابع للجهاز القضائي، ثم «تجري مراقبة كل ملف كهذا على حدة»، كما ينص المرسوم -وهو ما تقوم به، كما يبدو، شركة خارجية خاصة استأجرت إدارة المحاكم خدماتها في هذا المجال ولهذا الغرض- وقد أكدت شركة «بازيلا» الخاصة، فعلا، هذه المعلومة وأوضحت أنه «في إطار تعاقدنا مع إدارة المحاكم، نقوم بإجراء مسح عام لما يجري على الشبكة، بما في ذلك على المتندات، المدونات، شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها.

ورفضت شركة «بازيلا»، كما إدارة المحاكم أيضا، الإفصاح عما إذا كانت الشركة تقوم بتعقب محتوياتها وما إذا كان عاملو الشركة يقعون على تصدعات بخصوص سرعة المعلومات التي يحصلون عليها من خلال نشاطهم هذا.

إسرائيليین»، غير أنه جرى «إغلاق هذه المجموعة على وجه السرعة، خشية تسرب مضمون الرسائل فيها ووصولها إلى الجمهور العام»!

وعلم أن منظمة «لافي» هي التي أجرت هذا التحقيق الصحفي وقد قدمت شكوى رسمية إلى وزارة العدل طالبت خلالها بالشروع في التحقيق ضد الجهاز القضائي على خلفية إنشاء وإدارة بنك معلومات بصورة مخالفة للقانون، ثم معاقبتها بالعقوبات التي ينص عليها القانون ومنظمة «لافي» هذه هي جمعية مسجلة يمينية تعترف نفسها بأنها «تكافح من أجل حقوق المواطن ومن أجل الإدارة السلمية في إسرائيل انطلاقا من رؤية صهيونية»، وتفيد هذه المنظمة، على موقعها على الشبكة، بأنها «تقوم بمهماتها من خلال إجراء تحقيقات مبريرة ومن خلال العمل بوسائل إعلامية وقانونية سعيا إلى تحقيق وتطبيق الرؤية الصهيونية في منظومات الحكم في إسرائيل».

قضاة وموظفون فوق النقد!

ينطلق «مرسوم العمل والمراقبة لمعالجة منشورات مسيئة على الشبكة»، الذي دخل حيز التنفيذ قبل ثلاث سنوات تقريبا، من فرضية وجود «ظاهرة أخذة في الاتساع من نشر منشورات على شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي تتضمن تعابير مسيئة، مهينة، تحقيرية تمس بكرامة القضاة»، وتفسر إدارة المحاكم الإسرائيلية هذا المرسوم بالقول إن «الحماية المضمونة لحرية التعبير ليست غير مشروطة وليست بلا حدود، في كل ما يتعلق بالنقد الموجه إلى القضاة وإلى العاملين في الجهاز القضائي!

استنادا إلى هذا المرسوم، شكلت إدارة المحاكم طاقما خاصا برئاسة المحامية ليرات يوسيم، مديرة دائرة المساعدة القضائية بين الدول، وحوئلته صلاحيات واسعة جدا، إذ يمنحه المرسوم حرية القرار الذاتي بشأن ما إذا كان منشور ما «يتجاوز حدود النقد الشرعي، المنضبط والموضوعي»؛ وما إذا كان «يعا يمس بشرة القاضي أو الموظف (في الجهاز القضائي) على تادية وظيفته». لكنّ الطلب الذي قدّم إلى إدارة المحاكم لتوضيح «المعايير الموضوعية» التي يجري بموجبها فحص المنشورات والحكم عليها واعتبارها «شرعية أم لا»، لم يحظ بأي ردّ. ونوه التحقيق الصحفي إلى أن «المنشورات الشهيرة» تُعرض على القضاة، حتى لو كان ناشر النقد مثالا إلى

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

كلفة حوادث الطرق سنويا حوالي ٦ مليارات دولار

قالت آخر إحصائية نشرتها سلطة الامان على الطرق في إسرائيل، إن عدد القتلى منذ بداية العام الجاري، وحتى نهاية الأسبوع الماضي، في حدود ٢٦٣ قتيلًا، وهذا يبقى أقل بنسبة ١٨٪ عن ذات الفترة من العام الماضي، ورغم ذلك فإن كلفة حوادث الطرق السنوية تبقى باهظة جدا، على مستوى التعويضات، وأيضا كلفة الاقتصاد.

وحسب تقديرات نشرتها الصحافة الاقتصادية، فإن الحديث يجري عن كلفة ٦ مليارات دولار سنويا، في حين أن شوارع خطرة خارج المناطق السكنية، فإن كلفة تطويرها وتحسينها لتقليل أعداد القتلى فيها تبقى أقل بكثير، وخاصة ما يعرف بشارع ٩٠، الذي يخترق شرق الضفة الغربية المحتلة، بمحاذاة مجرى نهر الأردن، والبحر الميت، ويصل طوله الإجمالي إلى ٤٨٠ كيلومترا، المقطع الخطر، هو الذي يبدأ من جنوب بيسان، وحتى نهاية البحر الميت، بطول ٢٠٠ كيلومتر، وسنويا يجيب عددا من القتلى.

وأيضا حسب تقديرات، فإن استكمال تحسين وضعيّة المقطع الخطر في هذا الشارع، يحتاج إلى ميزانية تتراوح من ٥٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف دولار، وحسب ما نشر، فإن لدى وزارة المواصلات خطة خمسية لتطوير البنى التحتية والشوارع بقيمة تصل إلى ٤٠ مليار شكيل، (حوالي ١١ مليار دولار) أي بمعدل سنوي ٢٢ مليار دولار، وبالذات لمعالجة مقاطع الشوارع الخطرة، التي تبرز في حوادث الطرق القاتلة.

إلا أن وتيرة العمل في الشوارع، وفق تقارير سابقة، تبقى أقل من المعدلات العالمية، فمقاطع شوارع بضعة كيلومترات يمتد العمل فيها بما بين عامين إلى ثلاثة أعوام، كذلك فإن العديد من المشاريع الحيوية في منط سكنية مزدهمة تتأخر في الخرج إلى حيز التنفيذ، ومن دون توقف، هو استكمال ما يسمى «شارع عابر إسرائيل»، الذي مخطط له الوصول إلى الحدود الشمالية، إلا أن شارع «عابر إسرائيل»، أو الاسم المتبع «شارع رقم ٦»، وعلى الرغم من تطويره وتوسيعه عدة مرات، منذ أن تم بدا استخدامه في العام ٢٠٠٤، فإنه يخضع لاختناقات مرورية، تفقده قيمته، وبشكل خاص في ساعات الصباح في الحركة من الشمال إلى منطقتي تل أبيب والقدس، وفي ساعات المساء، نحو الشمال.

وجاء في تقرير صحيفة «كالكايسست» أن كلفة حوادث القاتلة تبقى الأبرز في إجمالي كلفة حوادث الطرق، فكلفة كل قتيل في حادث طريق تصل إلى حوالي مليوني دولار، بينما كلفة مصاب بدرجة خطرة جدا في حادث طرق تتجاوز ١٣٣ مليون دولار، وكلفة مصاب بدرجة خطرة تصل إلى ٥٥٠ ألف دولار، أما كلفة كل مصاب ما بين الإصابة الخفيفة وحتى المتوسطة، فتتراوح ما بين ٤٣ ألف دولار، إلى حوالي ٣٢٥ ألف دولار، ويشار إلى أن المناطق الأكثر خطورة في الشوارع تبقى تلك التي في المناطق الغربية، في حين أن هناك نسبة شبه ثابتة لعدد القتلى العرب في حوادث الطرق، من إجمالي القتلى، وهي ٣٢٪ إلى ٣٤٪، رغم أن نسبتهم من السكان ١٨٪، ومن العوامل المسببة لهذه النسب، عدا وضعيّة الطرقات، الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، مثل تدني وضعيّة السيارات، ولكن أيضا حركة العمال في ساعات الصباح الأولى وفي المساء، بنسبة أضعاف تلك التي لدى اليهود، وخاصة العمال في الأعمال الجسدية المرهقة.

٥٥ مليون دولار كلفة إعلانات الانتخابات المحلية في شبكات التواصل!

قالت تقديرات لشركة إسرائيلية إن الانتخابات البلدية والقروية في إسرائيل، أددقت على شبكات التواصل، وبأساس شبكة فيسبوك، حوالي ٥٥ مليون دولار، وهي تشكل حوالي ثلث الميزانية الرسمية للقوائم الانتخابية التي شاركت في الانتخابات التي جرت يوم ٣٠ تشرين الأول الماضي، في حين أن الجولة الثانية للرئاسة التي لم تصم من الجولة الأولى جرت يوم ١٣ تشرين الثاني الجاري، وجرت الانتخابات في ٢٥١ سلطة محلية، يقصد مجالس بلدية وقروية، ومجالس إقليمية، وهي المجالس التي تضم عدة قرى لها مجلس قروي مستقل، وبلغ عدد دق حوى الاقتراع قرابة ٦٩٢٢٦ مليون ناخب، وهذا يضم من انخوا في يوم الانتخابات ١٧ عاما، خلافا للانتخابات البرلمانية التي الحد الأدنى لها ١٨ عاما، كما يشمل هذا المقيمين، وليست لهم جنسية، وبشكل خاص قرابة ١٧٠ ألفا في القدس المحتلة، وحوالي ١٥ ألفا في مرتفعات الجولان السوري المحتلة، وشاركت في الانتخابات ٣٤٠٠ قائمة انتخابية، وهذا أكثر بـ ٧٥٠ قائمة عن انتخابات ٢٠١٣، فيما تنافس على رئاسة المجالس ٨٥٦ مرشحا.

وقد بلغت ميزانية الدعاية وتمويل القوائم التي نجحت في التمثيل في المجالس، ٣٧٥ مليون شكيل، أي حوالي ١٠٢ مليون دولار، ولكن حسب التقديرات، فإن حجم التبرعات المعلنة، كان حوالي ٣٠٠ مليون شكيل، ما يعني أن حجم الميزانيات المسجلة في السجلات الرسمية لمختلف القوائم والمرشحين بلغت ٦٧٥ مليون شكيل، ولكن كما هو معروف فإن حجم «العمال الأسود» بمعنى غير المسجل، لا يمكن معرفته، ولكن حسب التقديرات، فإن الحديث يجري عن عشرات ملايين الشيكات، وحسب التقرير، فإن نسبة الدعاية في شبكات التواصل وخاصة الفيسبوك كانت ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من حجم الميزانية الإجمالي للقوائم ومرشحي الرئاسة، والنقص من الميزانيات المسجلة، وهنا أيضا يلعب «العمال الأسود» دوره، بمعنى الدعايات غير المباشرة، والتي تمول مباشرة من المجالس المعنية، وتؤدي دورا في توجيه الناخبين.

إعداد: براهيم جريسي

محللون: لو تم شن حرب على غزة لكان العجز تفاقم أكثر!

العجز في الموازنة العامة يقفز عن السقف وتحذيرات من احتمال الفرق في أزمة!

*اتهم مباشر للحكومة، وخاصة رئيسها ووزير ماليتها، باتباع «اقتصاد انتخابات»، ودفق ميزانيات وتسهيلات دون حساب! *



صاروخ كهذا، كذلك هناك كلفة الفارات الجوية، حتى قبل أن تطلق صاروخا واحدا، فكل «طلعة» جوية تكلف ٢٠ ألف دولار، وقال إن كلفة الحرب على غزة في العام ٢٠١٤، بلغت ٨ مليارات شكيل، ما يعادل حاليا ٢١٧ مليار دولار، ثم يقول إن ما كان ينقص الخزينة العامة، هو شن حرب كهذه في هذه المرحلة.

وتقول المحللة الاقتصادية ميراف ارلوزوروف، في مقال لها في صحيفة «ذي ماركر»، إن الإدارة للمسؤولية لميزانية الدولة، بيد وزير المالية كحلون ورئيس الحكومة نتنياهو، جعلت إسرائيل تقف على شفا حرب من دون الفاض المطلوب في الميزانية، وحسب التقديرات، فإن العجز مع نهاية العام سيصل إلى ٣١٪ وحتى ٣٣٪ من الناتج العام، وهذا أعلى من السقف المحدد ٢٩٪.

وأضافت ارلوزوروف أنه لو تم شن حرب، فإن العجز في الموازنة العامة كان سيقتفر إلى أكثر من ٤٪ من حجم الناتج العام، ما من شأنه أن يثقل على ميزانية الدولة، وبالتالي سيضوش صورة الاستقرار الاقتصادي، التي برزت في السنوات الأخيرة، بعد أن انخفض حجم الدين العام إلى ما دون نسبة ٦٠٪ من الناتج العام.

له في صحيفة «كالكايسست»، إنه لو تم شن حرب في الأيام الأخيرة، فإلى جانب الخسائر المحتملة في الأرواح، ستكون خسائر في الميزانية العامة، وقال «إن العمليات العسكرية هي ليست أمرا مفاجئا للاقتصاد الإسرائيلي، فأيضا شركات تدرج الاعتمادات المالية الدولية، تأخذ هذا الأمر بالحسبان، في ما يتعلق بالاقتصاد الإسرائيلي، وعلى الرغم من هذا، فإن هذه الشركات تمنح إسرائيل وتابع ميلمان «إن الأدوات اللتين تستخدمهما الحكومة لمواجهة حالات الحرب، تاكلتا كليا في هذا العام، الاحتياطي في الميزانية، الذي بات مصروفا منذ الآن، وزيادة العجز المالي، الذي تجاوز النسبة المحددة له، حتى الآن»، يعني أن شن حرب كان سيؤدي إسرائيل إلى عجز أكبر بكثير مما هو قائم حتى الآن.

وبعدئذ الممثل حجابي عميت، في صحيفة «ذي ماركر»، بعض جوانب كلفة الحرب، فعلى سبيل المثال، يقول إن كل صاروخ تطلقه منظومة «القبة الحديدية» لصد القذائف الصاروخية من قطاع غزة، تبلغ كلفته ما بين ٥٠ ألفا إلى ١٠٠ ألف دولار، وفي ليلة واحدة تم إطلاق ١٠٠

الوزارات الاجتماعية، في وزارة الدفاع، في القطاع العام، في عدد العاملين في القطاع العام وفي المخصصات، وإن حقيقة أن إسرائيل لم تصل بعد إلى أزمة لا يجب أن تهدئ روح أحد، فالمداخل من الضرائب ارتفعت بشكل شاذ، سواء بسبب بيع شركات تكنولوجيا عليا، أم لاستباق توزيع الأرباح، ولكن هذا لا يضمن الحصانة، إسرائيل تندفع نحو هوة، صندوق فارغ مع عجز كبير ومهدد.

وأقلت الصحيفة المسؤولية على كحلون ومعه أيضا على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ولكن أيضا على أعضاء الكنيست، الذين بادروا إلى قوانين وإجراءات اجتماعية كلفت الخزينة العامة، واستنتجت الصحيفة «أن كحلون ليس مناسباً لأن يكون وزير مالية، وأن نتنياهو ييخون مهمته كرئيس للوزراء حين يسمح بمثل هذا التسبب للمشروبات الخفيفة»، ويوناييفر، «نيطو» و«دبلومات» إسرائيل.

في المقابل، رأى محللون أن وقف إطلاق النار مع قطاع غزة، الذي اتفق عليه في الأسبوع الماضي، أنقذ الخزينة الإسرائيلية من عجز مالي أكبر مما هو حاصل حتى الآن.

ويقول المحلل الاقتصادي عمري ميلمان، في مقال

التضخم في الأشهر الـ ١٠ الأولى ١.٤٪ وموجة ارتفاع أسعار على الأبواب!

*التضخم المالي في شهر تشرين الأول ارتفع بنسبة ٠.٣٪: الفائدة البنكية المنخفضة ستبقى كما يبدو عند مستواها حتى نهاية العام الجاري *الشركات الاحتكارية في سوق الأغذية ترفع الأسعار، في ظل غياب قرارات مؤسسات حكم، للرقابة على الأسعار، وتفكيك الاحتكارات الكبرى*

بقيادة محافظ البنك الجديد أمير يارون، بشأن ما سيقرره حول الفائدة البنكية الأساسية، التي أبقاها البنك في مطلع تشرين الأول الماضي، عند مستواها القائم منذ ٥٥ شهرا، ار ٪.

وكثير من التحليلات الإسرائيلية يربط سياسة الفائدة البنكية بشخص محافظ البنك، وجرى الحديث دائما، عن أن محافظة البنك كارنيت فلوغ، التي تنهي مهمات منصبها في نهاية الشهر الجاري، هي مكملة لذات نهج سابقها الأميركي الإسرائيلي ستانلي فيشر، الذي ما أنهى منصبه في العام ٢٠١٣، حتى عاد إلى وطنه الأصلي، للمرة الثانية في سنوات الأخير، يستقدم بنيامين نتنياهو مهاجرا إسرائيليا إلى الولايات المتحدة، ليكون محافظا جديدا للبنك المركزي، وهو البروفسور أمير يارون، حامل الجنسية الإسرائيلية، ولكنه مقيم في الولايات المتحدة كهاجر منذ ٢٠ عاما، ويحمل

الجنسية الأمريكية، وقد أقرت الحكومة كلفة التأمين في جلستها الثانية في عقدت يوم الأحد الأخير (١٨ تشرين الثاني)، فحينما كان نتنياهو وزيرا للمالية في العام ٢٠٠٥، استقدم الأميركي اليهودي ستانلي فيشر، لتولي منصب محافظ بنك إسرائيل، ولهذا الغرض، هاجر إلى إسرائيل وحمل جنسيتها، ثم عاد إلى وطنه الأصلي بعد أن أنهى منصبه، الذي جلس فيه ٨ سنوات.

إلا أن معطيات التضخم، التي على أساسها جرى تخفيض الفائدة البنكية إلى ما يلامس الصفر بالمئة، ما تزلزل قائمة، وبموازاة ذلك، هناك تحدي سعر صرف الدولار أمام الشكيل، المهدد حاليا بالتراجع مجددا، على ضوء قرار بنك إسرائيل التوقف عن شراء الدولارات، لمنع ارتفاع قيمة الشكيل، بعد أن بدأ تنفيذ صفقات بيع الغار، ولذا فإن التقدير الأولي يشير إلى أن فلوغ ستبقي ذات السياسة، في تقريرها الأخير، المتوقع في نهاية الشهر الجاري، لتترك للمحافظ الجديد القرار بشأن السياسة المستقبلية، وهذا يعني أن العام ٢٠١٨، سينتهي مع ذات الفائدة، وهو ما ينقض توقعات بنك إسرائيل للعام الثالث على التوالي، إذ كانت التقديرات أن يتم رفع الفائدة البنكية في الربع الأخير من العام الجاري، وكانت هناك توقعات مماثلة للعامين الماضيين ٢٠١٧ و ٢٠١٦.

إذا كان رفع السعر بسبب المنتج ذاته، وليس بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق.»

ويتابع غونين كاتبها أنه حتى قوة الردع الشعبية، التي حققها الجمهور في حملة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في صيف ٢٠١١، وجرى معاقبة منتوجات باهظة الثمن، قد تراجع، وعمليا لم تعد ملموسة، ولذا لم يعد من يعمل حسابا لاحتجاجات الجمهور، ويقول إن إحدى ظواهر رفع الأسعار تستنفل في القطاعات التي تقل فيها التنافسية، وبيز الاحتكار، مثل قطاع المشروبات الخفيفة، ففي هذا القطاع تعد شركة كوكاكولا الشركة الاحتكارية الأضخم، وقد رفعت الأسعار قبل نحو شهر، وتبعتها شركة «تيمبو»، قبل أقل من أسبوعين، ثم شركة ثالثة، و«يوفورا» في الأسبوع الماضي.

ويقول غونين إن نظرية السوق الحرة تدعي أنه إذا لم تتدخل الدولة، وتمنح اللاعبين العمل لوحدهم، فإن اليد الخفية في السوق سترتب الوضع، وبموجب هذا المنطق، فإنه إذا رفعت شركة كوكاكولا الأسعار، فإن هذا الشركات الأخرى أن تستغل الوضع، كي تختطف منها قسما من السوق، ولكن ليس هذا الحال في السوق، بل إن المنافسين يتعمون الشركة الأكبر بذات الخطوة، بمعنى يرفعون الأسعار.

وهذا كله يحصل لأن الجهات التي عليها التدخل لاتفعل ذلك، حسب غونين، الذي كتب أيضا، أن سلطة القيود على الشركات، التي من المفترض أن تكون أداة لمعالجة هذه الظاهرة، مثل الإعلان عن شركة ما أنها شركة احتكارية كبرى، فإنها لا تفعل، فالقانون يجيز لهذه السلطة أنه في حال رأت أن هناك خلا يعرقل التنافسية في السوق، عليها اتخاذ الإجراءات وإزالة العوائق أمام التنافس الحر، لضمان منافسة شديدة، كذلك فإن وزارة الاقتصاد، التي عليها الاشراف على الأسعار، هي أيضا لا تبدي استعدادا للتدخل، إلا أن وزارة الاقتصاد تدعي أنه لا يوجد مبرر للتدخل برفع الأسعار في هذه المرحلة.

الفائدة البنكية

وبعد الإعلان عن نسبة التضخم، تتجه الأنظار إلى قرار بنك إسرائيل في ٦٦ الشهر الجاري، تشرين الثاني،

سجل التضخم المالي في إسرائيل في الأشهر الـ ١٠ الأولى من العام الجاري ٢٠١٨، ارتفاعا بنسبة ١.٤٪، بعد أن ارتفع التضخم في شهر تشرين أول بنسبة ٠.٣٪، وبلغ ارتفاع التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة نسبة ١.٢٪، ولكن هذه نسب تبقى في الحد الأدنى للهدف، وهو ١٪ إلى ٣٪، وعليه فمن المتوقع الإبقاء على الفائدة البنكية القائمة ار ٪، إلا أن تقارير عديدة تحذر من موجة غلاء إضافية في أسعار المواد الغذائية، تبادر لها شركات الإنتاج وشبكات التسويق، دون أن تبادر الحكومة إلى خطوات ملموسة للجم الأسعار، وخاصة في مجال توسيع التنافسية.

وقال مكتب الإحصاء المركزي في تقريره الدوري، في منتصف الشهر الجاري، إن التضخم المالي في شهر تشرين الأول تأثر من ارتفاع أسعار موسمي، خاصة في مجال الأذية والأغذية بنسبة فاقت ٠.٨٪.

واللافت أن هذا العام، وخلافا للأعوام الأربعة التي سبقت، لم تشهد الأشهر العشرة السابقة، سوى تراجعاً في شهر واحد للتضخم، في الشهر الأول، بينما الارتفاعات الشهرية كانت متفاوتة، وحسب التقديرات فإن إجمالي التضخم في الشهرين المتبقين، سيكون «سلبيا»، ويبقى السؤال، إذا ما سيكون إجمالي التضخم مع نهاية العام، فوق ١٪، أم أنه سيهبط إلى ٠.٧٨٪، وقد تقديرات بنك إسرائيل المركزي، بمعنى أقل من الحد الأدنى للهدف الذي وضعته السياسة الاقتصادية.

في المقابل، تحذر سلسلة تقارير في الصحافة الاقتصادية من موجات غلاء، خاصة في أسعار المواد الغذائية، وجرى تسليط الأضواء على أن رفع الأسعار في قطاع الأغذية في خليفته قرارات صادرة عن شركات احتكارية كبرى، تتبعها شركات غذائية، حصتها أقل في السوق، وتوجه السهام أساسا ضد المؤسسات الاقتصادية في مؤسسة الحكم، التي لا تعمل على فض الاحتكارات وفسح المجال أمام تنافسية أكبر في السوق، كما أنها لا تخضع أسعار الكثير من المواد الغذائية للرقابة.

ويقول تقرير المحللة نوريت كادوش في صحيفة «كالكايسست» الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديعوت

تغطية خاصة: الهايتك في إسرائيل

القوة الاقتصادية للتكنولوجيا المتقدمة (الهايتك) في إسرائيل



تجمع الهايتك في حيفا

بقلم: نوار أبو عيطة (*)

تشير التكنولوجيا المتقدمة، التقنية الفائقة، أو ما يعرف بالهايتك (بالإنجليزية: High Tech أو hi tech) غالباً إلى الصناعات المتعلقة بعالم الحوسبة، وأيضاً إلى الإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية والصناعات الأخرى. فمُنذ أن انتقل العالم من عصر الثورة الصناعية إلى عصر المعلومات، أي الثورة التكنولوجية، تغيرت الكثير من طرق وأساليب ممارسة الأعمال والتطور في مختلف الدول، ما أتاح بيئة اقتصادية تعتمد بشكل أساسي على المعلومات العلمية والتقنية. في العقد الحالي، تصدرت شركات التكنولوجيا المشهد الاقتصادي من خلال أرباح طائلة تفوقت على أرباح الشركات النفطية والصناعية التي تصدرت على مدار السنوات قائمة الشركات الأكثر قيمة في العالم، ووفقاً للبيانات التي تقوم بإعدادها كل من مؤسستي بلومبرج و(PWC) عن أكبر ١٠٠ مؤسسة عالمية من حيث القيمة السوقية، يعد قطاع التكنولوجيا من أكبر القطاعات من حيث القيمة السوقية في عام ٢٠١٧، وذلك بإجمالي بلغ ٣٠9٨٢ مليار دولار، بينما يأتي في المرتبة الثانية القطاع المالي- ٣٠5٣٢ مليار دولار، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع السلع الاستهلاكية- ٢٠٦٦٦ مليار دولار.

تعود صناعة الهايتك في إسرائيل للحسينيات، ركزت إسرائيل آنذاك على البحث العلمي والتنمية البشرية، وذلك بسبب النقص في الموارد الطبيعية وخوفاً من المقاطعة العربية، أما في الثمانينيات والتسعينيات، ومع ازدياد استعمال الحاسوب والانترنت إلى جانب زيادة هجرة المهندسين من الاتحاد السوفييتي السابق إلى إسرائيل، ضاعفت الأخيرة جهودها من خلال تطوير الأبحاث في الجامعات وهيئة تطوير الأسلحة التابعة لوزارة الدفاع، إلى جانب مختبرات عسكرية أخرى. أنشأت هذه الجهود بنية تحتية بشرية وتكنولوجية متطورة كانت بمثابة نقطة انطلاق لتطوير صناعة التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل مع تراجع الصناعات التقليدية مثل المنسوجات، وبذلك نجحت إسرائيل بأن تضع قطاع الهايتك على سلم أولوياتها التنموية والاقتصادية وتحويله إلى محرك اقتصادي أساسي خلال أقل من ٢٠ سنة من خلال استخدام الأبحاث التي أجريت في الجامعات والصناعات الدفاعية كوسيلة للتنمية الاقتصادية لها.

شهد قطاع الهايتك في السنوات الأخيرة نمواً سريعاً، مما ساهم في نمو الاقتصاد العالمي عامه والإسرائيلي بشكل خاص. ويعتبر قطاع الهايتك محرك النمو الاقتصادي الإسرائيلي الأساسي مؤخرًا، إذ لديه أكبر مساهمة في إجمالي صادرات دولة إسرائيل كما يتمتع بأعلى قدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال في العالم، وهو في الواقع القطاع الوحيد في الاقتصاد الإسرائيلي الذي نجح في زيادة رأس المال الأجنبي بمعدلات مرتفعة للغاية. مقارنة بالصناعة العالمية، بحسب بيانات البنك الدولي، نمت التجارة الدولية خلال العشر سنوات الأخيرة بانتميتين من الخدمات المركزية بشكل كبير- الخدمات غير الملغومة بما يسمى الملكية الفكرية، وخدمات الاتصالات، الكمبيوتر والمعلومات وذلك بنسبة ٨٠٣٪ سنة ٢٠١٥ مقارنة بـ٧٠٪ سنة ٢٠٠٦. وبشكل متناقص مع هذا الارتفاع، ازدادت الصادرات الإسرائيلية في هذين المجالين.

تمتاز إسرائيل في مجال الهايتك الذي يعتبر من الأفضل عالمياً من حيث الابتكار، الخبرات البشرية ومصادر الاستثمارات على مختلف أنواعها. قطاع الهايتك في إسرائيل يجمع بين صناعة الإلكترونيات، الأدوية، الطائرات، البرمجيات والأبحاث. تتركز صناعة الهايتك في إسرائيل بشكل رئيسي في وسط البلاد، لكنها تمتد إلى حيفا في الشمال والقدس وبئر السبع في الجنوب وتتميز بتكوين متجانس نسبياً للجنس، القومية (بما في ذلك الدين)، العمر والخلفية الأكاديمية. بحسب معطيات ٢٠١٧- ٢٠١٦، تل أبيب، رعنانا وهرتسليا هي المدن التي يتركز فيها أكبر عدد من شركات وشركات الهايتك في إسرائيل، يطلق أحياناً على هذه المناطق اسم وادي السيليكون أسوة بوادي السيليكون بولاية كاليفورنيا الذي يعتبر من أكبر مراكز صناعة الهايتك في العالم.

مراكز البحث والتطوير (R&D)

يعتبر الابتكار الإسرائيلي نقطة جذب لشركات التكنولوجيا الأكثر تقدماً في العالم. على مدار العقود الماضية، اختارت العديد من الشركات متعددة الجنسيات مثل Intel، Google، Microsoft، Amazon، IBM، Facebook وغيرها إنشاء مراكز بحث وتطوير في إسرائيل، ولدى بعضها عدد من المراكز في مختلف مجالات التنمية. وفقاً لمركز الشركات الناشئة الإسرائيلي يوجد اليوم حوالي ٣٠٣ شركات متعددة الجنسيات تعمل في إسرائيل، تدير ٣٤٤ مركزاً للبحث والتطوير. غالباً، تقوم هذه الشركات بإنشاء أو توسيع مراكز البحث والتطوير من خلال اقتناء شركات إسرائيلية. ذروة هذه الظاهرة كانت عام ٢٠١٧ عندما اشترت شركة «إنتل» شركة «موبيليا» بمبلغ قدره ١٥ مليار دولار، وهي صفقة ضخمة تشهد توسع نشاط الشركتين في إسرائيل.

القطاعات الخمسة الأولى في تشغيل هذه المراكز هي البرمجيات والبرمجة، أشباه الموصلات Semiconductor؛ معدات الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات والخدمات؛ أجهزة طبية؛ الخدمات المالية والمصرفية، وفقاً لبيانات مركز الشركات الناشئة الإسرائيلي.

تتقسم الشركات متعددة الجنسيات، التي ينمو بعضها في الإنتاج العالمي، عملية الإنتاج بين الدول المختلفة وهذا يتعلق بعمق كل دولة. فالشركات متعددة الجنسيات اليوم تختار القدوم إلى إسرائيل والمشاركة في نشاط البحث والتطوير فقط وليس كالمسابق بسبب وجود شركات صناعية في هذا المجال. تطمح العديد من دول العالم إلى تطوير ميزة مماثلة وتستثمر الكثير من الموارد في هذا السياق، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع يطور اقتصاد الدولة، يعطي موظفيه أجوراً مرتفعة، يساهم في الابتكار والإنتاج في جميع القطاعات المختلفة، ويمهد الطريق لرفع مستوى المعيشة.

بحسب استطلاع أجراه المكتب المركزي للإحصاء ازدادت نفقات البحث والتطوير لدى الشركات متعددة الجنسيات الذي لديها مراكز بحث وتطوير في إسرائيل في السنوات ٢٠١٥- ٢٠١٥ بمعدل سنوي يبلغ ٨٠٢٪. في سنة ٢٠١٥ وصل عدد الوظائف في مراكز البحث والتطوير في إسرائيل إلى ٣١ ألف وظيفة، حيث يحتل أصحاب الألقاب الأكاديمية ٨٧٪ من هذه الوظائف. بلغت التكلفة السنوية لوظيفة بدوام كامل في مجال البحث والتطوير في الشركات متعددة الجنسيات ٥٣٠ ألف شيكل. يذكر أن الشركات متعددة الجنسيات تدفع ما يقارب ٦٠٪ أكثر للشركات المحلية المبتدئة. من ناحية أخرى هذه المرتبات المرتفعة للغاية في مجال البحث والتطوير في الشركات متعددة الجنسيات تصعب على الشركات الناشئة الأخرى لتوظيف العمال الجيدين.

كما ذكرنا سابقاً أصبحت إسرائيل مع مرور السنين نقطة جذب لمراكز تطوير الشركات الرائدة في العالم بفضل نجاح المبادرات التكنولوجية المحلية ووجود أصحاب الكفاءات وخريجي معاهد ذات مستوى أكاديمي عالٍ ومعروف في العالم، مثل «التخنيون». وفيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات، يعد شراء شركات تكنولوجية ناشئة ومتوسطة محلية، أسلوباً لاكتساب معلومات ومعرفة جديدة، توظيف قوى عاملة ذات جودة عالية من الذين يمكنهم تكيف المعرفة التي طوروها مع الاحتياجات الخاصة للشركة المتعددة الجنسيات.

تسرب المعلومات وتبادل المعرفة من خلال انتقال العاملين بين الشركات متعددة الجنسيات أضاف كثيراً لنشاط وتطوير الشركات الناشئة المحلية. إن تسرب المعرفة من خلال انتقال العمال بين الشركات هو أحد الأسباب الذي يدفع بعض الشركات في نفس المجال لأن تتركز بنفس المنطقة الجغرافية. رغبت الشركات الأجنبية والمبادرات الجديدة الاستفادة من تدفق وتسرب المعرفة وبالتالي نقلت العديد من أنشطتها المختصة فيها الشركات الإسرائيلية مثل تكنولوجيا السايبر، المركبات ذاتية التحكم، إلى إسرائيل، وبذلك ساعدت هذه الظاهرة

الاقتصاد الإسرائيلي بتطوير مبادرات جديدة وناجحة بالإضافة إلى تشغيل عشرات الآلاف من الأكاديميين في وظائف ذات أجور مرتفعة.

الجيش وخصائص إسرائيلية

تتميز إسرائيل برأس مال بشري في مجال الحوسبة والبحث والتطوير. احتلت إسرائيل المرتبة الثانية بين الدول من حيث التعليم العالي للغة العبرية بين ٢٥-٢٤ عاماً في عام ٢٠١٤، بعد كندا، كما أنها احتلت المرتبة الخامسة بنسبة الأشخاص الحاصلين على الألقاب الأكاديمية للغة العبرية بين ٣٥-٤٤ عاماً، بحسب معطيات تقرير بنك إسرائيل. تصنف إسرائيل في المراكز العشرة الأولى من حيث نسبة الأكاديميين في مجال العلوم والهندسة في فئة الشباب وذلك بعد كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، فنلندا واليابان، على مقربة من السويد، وقبل كندا، إيرلندا، سويسرا والمملكة المتحدة. تجدر الإشارة إلى أنه كان من المتوقع أن يكون ترتيب إسرائيل أعلى في القوى العاملة بين ٣٥-٤٤ عاماً من القوى العاملة المتعلمة في إسرائيل مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى كما ذكرنا أعلاه. بحسب معطيات بنك إسرائيل، جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الرائدة بنسبة الأكاديميين في القوى العاملة النسبية في مجال العلوم والهندسة، متقدمة أيضاً بمقياس القيمة المضافة لقطاع الهايتك من إجمالي الناتج، بالتالي، فإن تخصص كل من هذه الدول في قطاع التكنولوجيا المتقدمة هو نتيجة القوى العاملة المتعلمة، ومنها أيضاً إسرائيل.

يُعتبر الجيش الإسرائيلي واحداً من المصادر الأولية لرأس المال البشري في الهايتك، وله دور محوري في نمو تلك الصناعة، فبعض الوحدات المختصة في الجيش الإسرائيلي مثل ٨٢٠٠ و Talpiot تعتبر من أهم مصادر الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، وجميع المتخفين بهذه الوحدات يتلقون الكثير من التدريبات في مجال البرمجة، الحرب الرقمية، التجسس وغيرها أثناء فترة الخدمة الإلزامية، ومن بعد انتهائهم من الخدمة، يستغلون خبراتهم في إنشاء مشاريع ابتكارية في القطاع الخاص أو العام مما يجعل إسرائيل متفوقة في مجال التكنولوجيا المتقدمة. يشمل قطاع البحث والتطوير، الذي تتميز به إسرائيل، قوى عاملة متعلمة بخبرة في قطاع صناعة التكنولوجيا الفائقة والخدمات العالية المتقدمة، وذلك على الرغم من أن نسبة الأكاديميين فيها لا تتعدى نسبة الأكاديميين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في مجالات العلوم والهندسة. تقدم إسرائيل بهذا المجال يرجع لمتوسط العمر المنخفض لرأس المال البشري، للتأهيل الذي توفره الخدمة العسكرية الإلزامية في وحدات الحاسوب ووحدات الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي؛ للوضع الجيوسياسي الأكثر تعقيداً؛ للبعد عن الأسواق المستهدفة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية؛ لحجم السوق المحلية الصغيرة نسبة للدول المجاورة؛ وللتكلفة العالية لجمع الأموال واستثمارها في الاقتصاد الإسرائيلي في الماضي.

جميع هذه الأسباب، جعلت من الصعب على إسرائيل تطوير صناعة متطورة مماثلة للصين، كوريا الجنوبية واليابان أو لتصبح مركزاً مالياً عالمياً مماثلاً لبريطانيا وسويسرا.

مساهمة قطاع الهايتك في رفع مستوى المعيشة

قطاع الهايتك في إسرائيل مهم جداً من حيث كمية الإنتاج ومستوى المدخول أكثر من أي قطاع محلي آخر. قطاع الهايتك يساهم في زيادة النشاط في جميع القطاعات القابلة للتداول، منها قطاع انتاج المنتجات أو الخدمات التي يمكن تصديرها واستيرادها، فتحسين الإنتاج يزيد من إمكانية التصدير وذلك يزيد الطلب على الشيكال الإسرائيلي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمته. تؤدي الزيادة في الطلب العالمي على خدمات الهايتك التي تتخصص فيها إسرائيل، إلى رفع أجور الموظفين من الفئة المتعلمة المهنية وبالتالي الزيادة في هذه الأجور تؤدي لزيادة الأجور بشكل غير مباشر لمعظم العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي ككل، ويرجع ذلك إلى أن الارتفاع في القوة الشرائية للعاملين في قطاع الهايتك يؤدي إلى زيادة الطلب على بعض المنتجات والخدمات التي لا يمكن استيرادها من الخارج وزيادة سعرها. هذا الغلاء لا يضر بالأيدي العاملة الأخرى لأن العائدات ستندفق إلى جيوب العمال المحليين والرأسماليين الذين ينتجونها في السوق المحلية.

ساهم قطاع الهايتك في تحسين الوضع الاقتصادي وذلك من خلال ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد من حيث القوة الشرائية. وفقاً لمعطيات البنك الدولي، درجت إسرائيل بين السنوات ٢٠١٣-٢٠١٦ بالمرتبة الثالثة ارتفاعاً من المرتبة ٤٣ عام ٢٠٠٦ من حيث الناتج للفرد من ناحية القوة الشرائية. شكل الناتج للفرد سنة ٢٠١٦ ٦٦٪ من الناتج للفرد في الولايات المتحدة مقارنة بـ٥٦٪ سنة ٢٠٠٧. يعود جزء من هذا التحسن إلى الزيادة في القوة الشرائية من حيث السلع المستوردة.

الهايتك أكثر من أداة اقتصادية

ليس قطاع الهايتك في إسرائيل أداة اقتصادية فقط بل هو أداة سياسية أيضاً، فهذا القطاع يعود على إسرائيل بمردودات مالية، أمنية وسياسية كثيرة. تستغل إسرائيل قدراتها البرمجية، تطورها وتنفقها في مجال الهايتك عامة وفي السايبر خاصة، لتبقى مصدراً للتكنولوجيا لكافة دول العالم وتصبح بنسكا للمعلومات الأمنية في المنطقة، وذلك بهدف بناء علاقات دبلوماسية متينة مع العديد من الدول المتقدمة والمتطورة وتغيير المفاهيم المتبع لممارسة النفوذ في العلاقات الدولية وبالتالي تستطيع إسرائيل أن تلعب دوراً أكبر بكثير من حجمها في السياسة الدولية.

تعاملت بعض الدول العربية مع إسرائيل نتيجة لتحولات في البنية الأمنية الإقليمية خلال السنوات الأخيرة، هذا التطبيع التكنولوجي من قبل دول عربية هو ما تسعى إليه إسرائيل لتحقيق هدفها طويل الأمد في بناء علاقات مع الدول العربية دون التغيير من استراتيجياتها.

وفقاً لتقرير بنك إسرائيل الذي نشر في آذار ٢٠١٨، نسبة العرب في إسرائيل الذين يعملون في قطاع الهايتك لا يتعدى ١٠٪ من مجمل العاملين في هذا القطاع، وعدد الشركات العربية في مجال الهايتك يكاد لا يذكر. نسبة اندماج الطلاب الذين درسوا المجالات المتعلقة بمواضيع الهندسة التكنولوجية في قطاع الهايتك قليلة بكثير من اليهود الذين درسوا تلك المجالات، يعود ذلك لأسباب عديدة تتعلق في نسيج الحياة الاجتماعي والثقافي وإيضاً للوضع السياسي للمجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، وبالتالي لا يسارع أصحاب الشركات اليهودية لتوظيف المهندسين أو أصحاب الكفاءات من العرب في قطاع الهايتك، فضلاً عن ظروف أخرى مثل اللغة، مستوى التعليم في المدارس العربية والمواملات.

يظهر في الأعوام الأخيرة تعاون بين شركات تكنولوجيا متقدمة إسرائيلية وبين مهندسين فلسطينيين من غزة ورام الله وذلك لوجود قوى عاملة متعلمة وماهرة وغير مكلفة. فمثلاً أقامت شركة Mellanox الإسرائيلية مركز مطورين في رام الله سنة ٢٠١٠، توظف الشركة أكثر من ١٠٠ موظف فلسطيني، أكثر من ٢٠٪ منهم في قطاع غزة، متوسط أعمار العاملين الفلسطينيين هو ٢٥،٧٥٪ منهم من الرجال والبقية من النساء. تشمل المجالات التي يعمل فيها الموظفون الفلسطينيون اختيار وتطوير البرمجيات والأجهزة. وبذلك تقوم بعض شركات الهايتك الإسرائيلية باستغلال المخزون الكبير من العمال الموهوبين الحاضر في الضفة وقطاع غزة لتلبية حاجة السوق الإسرائيلية التي يواجه نقصاً في القوى العاملة المتعلمة المهنية، وللأجور غير المكلفة نسبة للأجور في إسرائيل.

التحديات الحالية

هناك العديد من التحديات التي تواجه قطاع الهايتك في إسرائيل ومنها؛ بيئة عالمية شديدة التنافسية؛ صناعة متطورة وسريعة التغيير؛ تنوع المجالات التكنولوجية- حيث يتميز كل قطاع بخصائص واحتياجات فريدة؛ معظم مصادر التمويل أجنبية وبذلك قطاع الهايتك في إسرائيل عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية؛ تركيز التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية في منطقة جغرافية ضيقة في هرتسليا وتل أبيب. جميع هذه التحديات تحتم على الحكومة إيجاد حلول، بناء استراتيجيات وخطط لتعزيز الابتكار التكنولوجي في القطاعات المختلفة من أجل المحافظة على رفح الاقتصاد الإسرائيلي.

كما ذكرنا سابقاً، ساهم نمو قطاع الهايتك في إسرائيل في زيادة مستوى المعيشة والناتج المحلي الإجمالي في البلاد وذلك يعود لعدة أمور من بينها رأس المال البشري، لكن اليوم لم يعد يخلق هذا القطاع أماكن عمل لأشخاص ليسوا باحثين، تقنيين، فيزيائيين أو مهندسين كما في السابق، وذلك بسبب اعتماد

القطاع على المتعلمين من مجالات علم الحاسوب والهندسة في السنين الأخيرة. لهذا السبب نرى اليوم أن هذا القطاع يرفع من مستوى القوى العاملة ذات خلفية أكاديمية في هذه المجالات والحاضرة في مركز البلاد فقط. هذه القضية تثير التخوف من أن يكون قطاع الهايتك محرك نمو محدود، هذا إذا بقي محركاً للنمو أصلاً.

تشير تقارير عديدة إلى أن التغيير البنيوي الذي حدث في السنوات الأخيرة في السوق أدى إلى نقص متزايد في القوى العاملة المتعلمة المهنية في قطاع الهايتك، وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن منظمة IATI بالتعاون مع Startup Nation Central، ١٣-٨٪ من قطاع الهايتك في سنة ٢٠١٧، ينقص السوق ما يقارب ١٣ ألف يد عاملة مهنية. وفقاً للتقرير، العدد السنوي للأيدي العاملة المتعلمة المهنية الجديدة التي يتم تجنيدها أقل من نصف النقص المتزايد. يذكر أن التقرير لا يشمل الوظائف التي نقلت للخارج بسبب صعوبة في التجنيد داخل إسرائيل ونتيجة لتكلفة العامل الباهظة نسبة لدول أخرى مثل الهند وشرقي أوروبا. نتيجة لذلك يتوقع أن يستمر نقص القوى العاملة المهنية بالازدياد، الأمر الذي بإمكانه أن يحد جداً من إمكانيات نمو هذا القطاع تحديداً واقتصاد الإسرائيلي عامة.

بالإضافة إلى الأضرار المباشرة التي يسببها النقص الحاد في القوى العاملة في قطاع الهايتك، زيادة الطلب على العمال بالرغم من النقص المتزايد سوف يؤدي لرفع ملحوظ في الأجور للعاملين في تلك المهنة، بالأخص مع وجود حواجز عديدة تمنع دخول بعض المجموعات مثل العرب، النساء واليهود المتدينين، دائرة الموظفين في قطاع الهايتك، فالعاشات العالية لمجموعة صغيرة التي تزيد عن ٨٪ من جميع الوظائف في السوق ستؤدي لزيادة الجوائز في المجتمع الإسرائيلي.

قررت الحكومة الإسرائيلية مؤخراً تخفيض ضريبة الشركات على شركات الهايتك التي تنقل الملكية الفكرية إلى إسرائيل إلى ١٢٪ لجميع الشركات و١٠٪ للشركات العالمية الكبيرة، كما انخفضت الضريبة على الأرباح إلى ٤٪ لجميع شركات الهايتك، هذه الخطوات تهدف إلى جذب شركات أجنبية إضافية إلى إسرائيل للحفاظ على قيمتها في هذا المجال. مع ذلك، وعلى خلفية النقص في القوى العاملة، فإن التمييزات في الضرائب ليست بالضرورة الحل للتحديات القائمة، فالخطة المطلوبة هي استثمار إضافي من قبل الحكومة في التعليم ودمج العرب والنساء في هذا القطاع.

يُعتبر قطاع الهايتك في الأعوام الأخيرة عماد الاقتصاد الإسرائيلي فهو مهم جداً من حيث مستوى المعيشة، كمية الإنتاج، الصادرات، التنافسية، النمو، جودة القوى العاملة وغيرها. يتركز قطاع الهايتك بقسمه الأكبر على المعرفة في المجال الأمني، التي يتم اكتسابها من الوحدات التكنولوجية في الجيش، وتم تطويرها في الجامعات ومعاهد الأبحاث على مدار السنوات. ٨٪ من العاملين في إسرائيل يعملون في قطاع الهايتك، إذ بلغت صادرات هذا القطاع ٤٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧، حوالي ٤٥٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، أي أن ٨٪ من العاملين في الهايتك في إسرائيل مسؤولون عن تصدير ٤٥٪ من إجمالي الصادرات.

(*) باحثة فلسطينية. خريجة حقوق وإدارة أعمال تخصص تمويل، وعملت كحامية ومحلة أعمال.

المراجع:

- بيانات مؤسستي بلومبرج و(PWC) عن أكبر ١٠٠ مؤسسة عالمية من حيث القيمة السوقية للعام ٢٠١٧
- تقرير بنك إسرائيل، المساءلة عام ٢٠١٧، نشر في آذار ٢٠١٨ Startup Nation: The Story of Israel's Economic Miracle
- تقرير مؤسستي IVC-Meitar و EXITS في إسرائيل للعام ٢٠١٧
- مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل
- تقرير OECD حول الاقتصاد في إسرائيل للعام ٢٠١٧، نشر في آذار ٢٠١٧
- تقرير سلطة الابتكار في إسرائيل، ٢٠١٧
- تقرير منظمة IATI بالتعاون مع Startup Nation Central، ٢٠١٧
- مقالات إخبارية اقتصادية من مواقع إسرائيلية مثل، ذي ماركر، غلوبس، كالكاليست ومواقع أخرى

ملف خاص: الجيش الإسرائيلي ما بين تقليص الاحتياط وزيادة تجنيد الشبان الحريديم

عدم تجنيد الحريديم في الجيش بالمستوى المطلوب سيقود إسرائيل إلى إفلاس اقتصادي!

صيغة مشروع القانون التي يتم إعدادها حالياً تتساهل كثيراً مع الحريديم، تطبيقاً لصفقات حزبية* عدم انخراط الحريديم في الجيش بالمستوى المطلوب يعني عدم انخراطهم في سوق العمل *في العام ٢٠٦٠ سيكون ثلث السكان من الحريديم (بمعنى ٤٣٪ من اليهود وحدهم) وهذا سيزيد الأعباء الاقتصادية

بقلم: ميراف أرلوروزوف*

قد يكون موشيه ليئون، الذي انتخب في الأسبوع الماضي لرئاسة بلدية القدس، رئيس البلدية الأكثر كلفة في تاريخ الدولة. بحسب التقديرات، فإن ليئون قد يكون سبباً في دهورة عشرات آلاف العائلات الأخرى إلى ما تحت خط الفقر حتى العام ٢٠٦٠، وستكون نسبة الفقر بين الحريديم أعلى بنسبة ٢٥٪ مما هي عليه اليوم (٤٥٪)، والنمو الاقتصادي للفرد سيكون أقل بـ ١٥٪ من معدل النمو الفردي في هذه المرحلة، والدين القومي سيتضاعف تقريباً ثلاث مرات، ويصل إلى ١٧٠٪ من إجمالي الناتج القومي، وهذه ذروة تعني أن الدولة تسير بتبات نحو الإفلاس.

إن مسؤولية ليئون في أن تكون إسرائيل أقرب إلى الإفلاس نابعة من خياره، أو عملياً، من الصفقة التي أبرمها من أجل ضمان انتخابه. ففي هذه الصفقة، فإن الحريديم سيعدمون ليئون لرئاسة البلدية، وفي المقابل، فإن عزاب ليئون كي يصل لرئاسة البلدية، وزير الدفاع أفيفغور ليرمان، سيخفف من صيغة قانون التجنيد الخاص بشبان الحريديم. وتطبيق هذه الصفقة تترجم نفيها من قبل الطرفين.

لكن إن كانت صفقة كهذه أم لا لاجل انتخاب ليئون، أو بسبب الضغط على رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو لحل قضية تجنيد الحريديم، على خلفية التهديد بتقديم موعد الانتخابات، في حين كل الأعداد فإن مستقبل الدولة اليوم مطروح على الطاولة، فإذا تم سن القانون كما هو بنضه الحرفي القائم اليوم، فإن كل التوقعات ستكون رهيبه، ارتفاع حاد في نسب الفقر، وتوسع ظاهرة اللامساواة، وضربة قاصمة للنمو الاقتصادي، وتدهور الدين العام لإسرائيل، إلى مستويات تصل إلى حافة الإفلاس، وكلها توقعات من المتوقع أن تتم.

وهذه توقعات قسم الخبير الاقتصادي الرئيسي في وزارة المالية، في حال بقيت نسب تشغيل الحريديم، ومستويات تصليهم العلمي العالي، على ما هي اليوم، في هذه الحالة، ولأن نسبة الحريديم بين الجمهور من المتوقع أن تتضاعف ثلاث مرات، من ١١٪ اليوم إلى ٣٢٪ في العام ٢٠٦٠، فإن هذا يعني أن ثلث جمهور إسرائيل سيكون جمهوراً عاطل عن العمل، ولا يتعلم علوماً عامة، ولا يعمل. ودولة إسرائيل ليس بإمكانها أن تصمد وتبقى في سيناريو كهذا.

والآن تطف إسرائيل عند المفترق الذي ستخذه في القرار، بشأن ما إذا ستصل إلى العام ٢٠٦٠ كدولة مفلسة، أو دولة ذات نمو اقتصادي وازدهار. والأبحاث الجارية في اللجنة الخاصة لصياغة قانون التجنيد، برئاسة النائب عن حزب الليكود دافيد أمساليم، هي التي ستقرر بهذا الشأن، لأن هناك علاقة وثيقة جداً بين تجنيد الحريديم في الجيش، وبين دمجهم في سوق العمل، والتنازل عن التجنيد التدريجي التصاعدي، والتنازل عن العقوبات التي ستفرض على من يرفض التجنيد، يعني التنازل عن دمج الحريديم في سوق العمل، وهذا من شأنه أن يحد من مستقبل دولة إسرائيل.

إن اقتراح قانون التجنيد، الذي يستند إلى مسار حل وسط، صاغه الجيش في محاولة لإرضاء السياسيين، وما يزال ينجح في تجنيد بضعة حريديم، ما زال مرشحاً، كما يبدو، لتخفيف صيفته، خلال مداوات اللجنة. فمنذ البداية حدد الجيش أهدافاً للتجنيد، وهي ليست بمستويات عالية متوخاة، بل أقل من معدلات التكاثر الطبيعي للحريديم السنوية، وليس هذا فقط، بل إن الجيش وضع أنظمة عقوبات خفيفة متساهلة، في حال لم تتحقق أهداف التجنيد، مثل تقليص ميزانيات المعاهد الدينية، ما يعني أن التأثير على معهد ديني عيني لا يتجه لطلبه إلى الجيش سيكون هامشياً. ويضاف إلى هذا خطيئة أخرى، إن اقتراح الجيش لن يكون بهذا القدر، الذي سيجعل الحريديم يتوجهون إلى سوق العمل.

إن المعادلة القائلة «إن من لا يتجه إلى الجيش، لن يتجه إلى سوق العمل»، هي معادلة علمانية، وولدت في رحم «قانون

ميراف أرلوروزوف*

طالب، في محاولة لمعاينة الحريديم الذين لا يتجنّدون، ولكن من عوقب عملياً هم الجمهور العلماني، الذي يمول اليوم ١١٪ من جمهور إسرائيل، الذين لا يخدمون في الجيش، ولا يتخرطون في سوق العمل. ونحن ربينا الحريديم على حياة البطالة، والعاطلة في المعاهد الدينية، وهذا عقابنا أنفسنا مرتين: لا يوجد تجنيد فعلي في الجيش، وأيضاً مستقبل إسرائيل الاقتصادي مائل أمام أخطار الانهيار، بسبب ثقافة عدم العمل، المنتشرة لدى جمهور سيصبح قريباً ثلث السكان. يجب إنهاء هذه المعادلة الهدامة، التي تهدف إلى تشويش ضمير العلمانيين، بمقولة: «لم نتنازل عن تجنيد الحريديم في الجيش، وجيبنا منهم ثمناً»، وبدلاً من هذا، يجب وضع صياغات واضحة وملزمة أكثر. ففي صيغة القانون المتداول الآن، فإن عمر الإعفاء من الجيش، هو ٢٤ عاماً، ومن لا يتجنّد قبل هذا العمر، سيبقى محتجزاً في المعهد الديني، فقط بعد هذا العمر، سيتجه للتعليم وللانخراط في سوق العمل.

وهذه الصيغة تعني الحفاظ على الوضع القائم، بمعنى الإبقاء على نسبة انخراط الرجال الحريديم في سوق العمل بحوالي ٥٠٪، وهي نسبة في تراجع مستمر. ولغرض المقارنة، فإن نسبة انخراط الرجال اليهود من غير الحريديم في سوق العمل هي ٨٨٪، وفي وضع كهذا يطرخ السؤال: من هم الرجال الحريديم الذين سينخرطون في هذا الجيل في سوق العمل، في حين أن مؤهلاتهم وإنتاجيتهم منخفضة بشكل خاص.

وكما ذكر، فإن إسرائيل بهذا تدفن مستقبلها الاقتصادي، بسبب خلق رابط بين عدم الخدمة العسكرية، وعدم الانخراط في العمل، ثم بثمن باخس مضحك، ففي تحليل أجراه يوحنا بلاسنزر، ود، غلغاد ملاح، والبروفيسور عميحاي كوهين، في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، تبين أن الدولة تحبس ١٤ ألف رجل من الحريديم في معاهد دينية في أعمار ٢٢ إلى ٢٤ عاماً، فقط من أجل أن تريح تجنيد ٤١٧ شاباً منهم سنوياً، وهو مطابق لعدد الحريديم المتجندين في العام ٢٠١٧، في أعمار ٢٢ إلى ٢٤ عاماً، وما من شك في أننا أمام سياسة لامعة، فمن أجل تجنيد ٤١٧ شاباً، ندفع مستقبل دولة بأكملها.

إن الصفقة الحزبية، إن كانت صفقة على المدى القصير، فإنها لا تأخذ في الحسبان مصلحة بنيامين نتانياهو الشخصية والحزبية، ستجعل المداوات حول قانون التجنيد مكثفة وسريعة، دون أن يجري فحص انعكاسات الصيغة النهائية للقانون على المدى البعيد، فمن الآن يبدو أن الصيغة النهائية ستتضمن تخفيضات في أهداف التجنيد العديدة سنوياً، استناداً لعرض الجيش، الذي كان متساهلاً أصلاً.

وما تبقى حتى الآن، هو على الأقل، الاستمرار في الكفاح من أجل انقاذ سوق العمل المستقبلية: بفسح المجال أمام الحريديم ليتعلموا مواضيع دراسية عامة، كسائر المجتمع، من أجل أن يكونوا على الأقل مؤهلين للانخراط في سوق العمل، وأن لا يبدأوا تعلم الأحرف الإنكليزية في عمر ٢٤ عاماً.

إن من يرفعون راية توزيع متساو للعبه يعارضون جعل الإعفاء من الجيش قبل عمر ٢٤، لأنهم يعتبرون هذا مكافأة للحريديم المتهربين من الخدمة العسكرية، وهذا توجه خاطئ من ثلاثة جوانب: الأول، هو أن الحريديم يجبسون أنفسهم أربع سنوات في المعاهد الدينية، وهذا عقاب كاف. وثانياً، أنه من المفضل معاينة الحريديم بدرجة أقل، لكن من أجل إنقاذ مستقبل إسرائيل الاقتصادي، وثالثاً، وربما هو الأهم، هو أنه يوجد تقدير سائد بأن زيادة أعداد الحريديم في سوق العمل، سيعدو بالفائدة على الجيش، فكلماً آخرطوا في العمل أكثر، فإن معارضة انخراطهم في الخدمة العسكرية ستكون أقل.

وطالما أن الحديث عن مستقبل إسرائيل الاقتصادي، فمن المجدي المحاولة أكثر لتحصين صيغة القانون قبل أن يتم إقراره نهائياً.



جيش الاحتلال: محاولات مستمرة لتقليص الاعتماد على القوى البشرية.

بسبب التطور التكنولوجي:

الجيش الإسرائيلي يستغني عن ٨٣٪ من عمل جيش الاحتياط!

***أيام عمل جيش الاحتياط في العام ٢٠٠٤ كانت حوالي ١٠ ملايين يوم، وفي العام ٢٠١٧ أقل من ١٩ مليون يوم * الحاجة إلى جنود احتياط أقل انعكست في تراجع أعدادهم في الحروب الأخيرة * الجيش لم يعرض في تقاريره المالية توفير مليارات الدولارات من تقليص الصرف على جيش الاحتياط!**

للتطورات التقنية المتسارعة في الجيش، ويقول بن عنات «عملياً، فإن كل جهاز النشاط الأمني العادي يلقى على جنود الخدمة الإلزامية، وهم يقومون بهذه المهامات في جميع المناطق، بما فيها الضفة المحتلة. ولأسباب معينة، لا يريدون تشغيل جنود الاحتياط، في الضفة. كذلك ظهر أمر الاستغناء عن جيش الاحتياط في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، عند خط وقف إطلاق النار، وأيضاً عند الحدود قبالة لبنان. ويستدل بن أقوال بن عنات أن ضباط الوحدات الميدانية طلبوا عدم تشغيل جنود الاحتياط في هذه المناطق الحساسة عسكرياً.

انعكاسات سلبية

ويقول تقرير «ذي ماركر» إنه بالرغم من الجوانب المالية الإيجابية في مسألة تقليص أيام الاحتياط، وأيضاً من الناحية الاجتماعية، فإن لتقليص أيام الاحتياط انعكاسات على طبيعة عمل الجيش ميدانياً، فمثلاً، حسب الصحيفة، لدى التعامل مع الجمهور المدني، فإن تعامل جندي بالغ ابن ٣٠ عاماً، والقصد هنا واضح، وهو التعامل مع الجمهور الفلسطيني بالذات في الضفة المحتلة، التي ينتشر فيها جيش الاحتلال. كذلك حسب الصحيفة، فإن جهاز جيش الاحتلال كان على مدى السنين لاجماً للمستوى السياسي، بمعنى الحكومة، لتلا يدخل في مغامرات عسكرية زائدة لا لزوم لها. ويقول عضو الكنيست، عضو لجنة الخارجية والأمن، عوفر شليغ، من حزب يهودي مستقبلي، المعارض، للصحيفة، إن تقليص أيام الاحتياط هو «أمر إيجابي كلياً من ناحية إعادة حساسية أكبر على جيش الاحتلال، من الجيش النظامي الدائم، فمثلاً الجيش البريطاني يضم ١١٢ ألف جندي، منهم ٨٢ ألفاً في الجيش النظامي، و ٣٠ ألفاً من الاحتياط. بمعنى أن جيش الاحتياط في الجيش البريطاني هو جزء ثابت من قدرات الجيش العام، وذلك بقصد أن يكون جيش الاحتياط جزءاً من الجيش النظامي العام، ويحظى الجنود فيه بامتيازات اقتصادية، بشكل نسبي، من تلك التي تصرف على الجيش النظامي الدائم.»

وتختتم صحيفة «ذي ماركر» تقريرها مشيرة إلى أن الجيش عمل على تقليص حجم جيش الاحتياط دون أن يفحص عمق عمل جهاز جيش الاحتياط ككل.

التي مصدرها ابتلاع فائض ميزانيات باقي الوزارات واحتياطي الحكومة السنوي، شبه ثابتة في ميزانية الجيش، لتحويل صفقات ومشاريع التسليح هذا. ويشار هنا إلى أن هذه الميزانية تشمل ٣٨ مليار دولار، في الدعم العسكري السنوي من الولايات المتحدة الأميركية.

كذلك يقول التقرير إن هناك جانباً ديمغرافياً في التغيرات الحاصلة في وحدات جيش الاحتياط، ومن أبرز هذه التغيرات الارتفاع الحاد في نسبة أبناء التيار الديني الصهيوني، وهو التيار السياسي اليميني المتطرف المهيم على أحوال المستوطنات في الضفة المحتلة، وأيضاً على الحكومة الحالية بشكل خاص. كذلك هناك ارتفاع ملحوظ في خدمة الاحتياط لدى الشابات المجنّدات، ففي حين كانت النسبة ٩٤٪ من إجمالي جنود الاحتياط في العام ٢٠١٧، فإن نسبتها ارتفعت إلى ١٧٪ في الأونة الأخيرة.

والاستغناء عن جيش الاحتياط يتضح أكثر في المعطيات بشأن تجندهم في حروب السنوات الأخيرة، فمثلاً، في الحرب العدوانية على لبنان في العام ٢٠٠٦، تم تجنيد ٩٠ ألف جندي احتياط، وفي ذات السنة، في الحرب التي سبقت بشهر على قطاع غزة، تم تجنيد ٧٠ ألف جندي. لكن في العدوان الذي جرى على قطاع غزة، في نهاية ٢٠٠٨، ومطلع ٢٠٠٩، تم تجنيد ٦٠ ألف جندي، أما في العدوان الذي شنه جيش الاحتلال في العام ٢٠١٤، فقد تم تجنيد ١٠ آلاف جندي احتياط، رغم أن العدوان الأخير هذا شمل أيضاً تولا برية، بالحروب التي سبقته.

ويقول تقرير «ذي ماركر» إن تقلص تجنيد جيش الاحتياط يعكس التطورات التي شهدتها الجيش في السنوات الأخيرة. ويقول العميد احتياط شوكي بن عنات، الذي شغل منصب قائد جيش الاحتياط من العام ٢٠٠٨ وحتى العام ٢٠١٣، إن التطورات الحاصلة في الجيش، على صعيد تطور الآلة العسكرية، كما هو الحال في جيوش العالم، يؤدي إلى الاستغناء أكثر عن القوى البشرية، باتت هناك حاجة أقل للجندي البسيط، الذي يحمل على كتفه الكاتوشاش، ويضيف حالياً، فإن المجالات التي تقود الجيش هي عالم السايبر، محسوبة، كون الجندي ليس مرتبباً كل الوقت بالجيش، وهذه تدريبات تحتاج إلى تواصل أكبر، السنوات الأخيرة، لم تقل ميزانية وزارة الدفاع في أي عام عن العام الذي سبقه، إذ تصبغ الإضافات، طلب المزيد من الميزانيات.

ويشار إلى أن ميزانية وزارة الدفاع التي عمليا تصرف كلها إلى أيام الاحتياط، متصل في العام المقبل ٢٠١٩، وفق التقديرات، إلى حوالي ٧٤ مليار شيكل، ما يعادل أكثر بقليل من ٢٠ مليار دولار، وهذا بعد أن تحصل على زيادة لمرة واحدة، بأقل من ١٠ مليارات شيكل (٢٧١ مليار دولار). لكن في السنوات الأخيرة، لم تقل ميزانية وزارة الدفاع في أي عام عن العام الذي سبقه، إذ تصبغ الإضافات،

ينكرها تقرير الصحيفة، السعي لتخفيف مستوى عسكرة المجتمع الإسرائيلي، وفق منظورهم. ويتبين من المعطيات، أنه في حين كان عدد أيام الاحتياط في العام ٢٠٠٤، حوالي ١٠ ملايين يوم، فإنه في العام ٢٠١٧، انخفض العدد إلى ١٩ مليون يوم فقط. ويشير تقرير الصحيفة إلى أن العدد الإجمالي لأيام الاحتياط في الجيش يبقى عادة سرياً، ضمن الأسرار العسكرية، ويتم تحديد أيام الاحتياط لكل عام، أو لكل فترة معينة، بناء على تقديرات قيادة الأركان، وقرار صادر عن رئيس الأركان.

لكن ما هو معروف، حسب التقرير، أن من يخدم في الاحتياط هم نسبة هامشية ممن ينهون الخدمة العسكرية الإلزامية. ويتبين أن فقط ٥٪ ممن ينهون الخدمة الإلزامية يؤدون خدمة احتياط، ٢٠ يوماً سنوياً، في السنوات الثلاث الأولى، إذا انتهت خدمتهم الإلزامية، في حين أن نسبة أعلى من الجنود المسرحين، يؤدون خدمة احتياط لأيام محدودة سنوياً.

كذلك تبين أنه في حين أنه حتى العام ٢٠٠٨ كانت ٥٠٪ من أيام الاحتياط للجندي الواحد تخصص للتدريبات، فإن النسبة ارتفعت إلى ٧٠٪ في هذه المرحلة، وهذا مؤشر للاستغناء عن انخراط جنود الاحتياط في العمل الجاري للجيش. ما يعني أن هذا الانخفاض كبير من ناحية عددية، ولكن سيكون أكبر من حيث النسبة المئوية، إذا أخذنا بعين الاعتبار زيادة أعداد الجنود مع تقدم السنين، وزيادة عدد السكان ومعها التحديات. وتقول «ذي ماركر» إن هذا الانخفاض الحاد جداً في عدد أيام الاحتياط، يعكس تلقائياً في الجانب المالي، كلفة يوم الاحتياط الواحد تصل إلى ٥٠٠ شيكل (١٣٦ دولار)، وفق معدل الصرف الحالي، ٣٢٨ شيكل للدولار). والقسم الأكبر من هذا المبلغ، دفعه مؤسسة الضمان الاجتماعي، التي تتلقى بالمقابل ميزانيات من وزارة الدفاع.

وهذا يعني أنه في العام ٢٠١٧ وحده، جرى توفير ما يزيد عن ٤ مليارات شيكل (١٠٨٧ مليار دولار) مقارنة عما كان في العام ٢٠٠٤، وإذا كان الحديث عن عام واحد توفير في الصرف بهذا القدر، فإن هذا يعني أن الجيش وفر عشرات مليارات الشيكولات على مر السنين، وحسب «ذي ماركر»، فإن هذا التوفير لم يتم الإفصاح عنه، بل إن الجيش واصل طلب المزيد من الميزانيات.

ويشار إلى أن ميزانية وزارة الدفاع التي عمليا تصرف كلها إلى أيام الاحتياط، متصل في العام المقبل ٢٠١٩، وفق التقديرات، إلى حوالي ٧٤ مليار شيكل، ما يعادل أكثر بقليل من ٢٠ مليار دولار، وهذا بعد أن تحصل على زيادة لمرة واحدة، بأقل من ١٠ مليارات شيكل (٢٧١ مليار دولار). لكن في السنوات الأخيرة، لم تقل ميزانية وزارة الدفاع في أي عام عن العام الذي سبقه، إذ تصبغ الإضافات،

كشفت تقرير إسرائيلي جديد عن أن الجيش الإسرائيلي استغنى في السنوات الأخيرة عن القسم الأعظم من جيش الاحتياط. وتفيد المعطيات المتوفرة أنه منذ العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٧، انخفضت أيام الاحتياط بنسبة ٨٣٪. وهذه إحصائيات تظهر بشكل استثنائي، إذ أن حجم جيش الاحتياط، وإحصائيات القوى البشرية في الجيش، تبقى ضمن الأسرار العسكرية، كما يشير التقرير، الذي نشرته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، إلى أن التغيرات ليست فقط في الجانب الكمي، بل أيضاً في الجانب الديمغرافي للجيش، والسؤال الأبرز الذي يطرحه التقرير هو: لماذا لم يعكس الانخفاض الحاد في الصرف على جيش الاحتياط على ميزانية الجيش، الذي يطلب قادته برفعهما سنوياً، وهي حالياً في حدود ٢٠ مليار دولار؟

وتقتبس صحيفة «ذي ماركر» جندي احتياط (٤٠ عاماً) قائلاً «إنه في السنوات الأخيرة توقفت عن الانشغال في عمليات ميدانية، كما أن أيام التدريب قلت، وحينما تلتقي بالزملاء مرة كل عامين إلى ثلاثة، فإن العلاقة تضعف. إن سياسة إلغاء نشاطات الاحتياط أضرت بالتلاحم العسكري بين الجنود. لقد طلبت نقلي إلى مهمة عسكرية، لا احتمال فيها لدعوتي للاحتياط في أي مرة.»

وتقول الصحيفة إن حالة هذا الجندي تعكس ما يجري في خدمة الاحتياط في السنوات الأخيرة، خاصة بعد أن قدم مسؤول شكاوى الجنود في الأسابيع الأخيرة تقريراً خطيراً حول جاهزية الجنود للقتال، وحرر من تقليص القوى البشرية في الجيش النظامي في الجيش، ويتحدث التقرير عن الجيش كوحدة واحدة، بمعنى عن الجيشين النظامي والاحتياط كوحدة واحدة. إلا أن في الجيش ثلاثة أشكال تشغيل، ولكل منها خاصية: الجيش النظامي، وجيش الاحتياط، ومواطنون يعملون في الجيش في وظائف ليست عسكرية.

وبحسب التقرير، فإنه منذ العام ٢٠٠٤ وحتى العام الماضي ٢٠١٧، تغير وجه الجيش من ناحية القوى البشرية، فقد هبط عدد أيام الاحتياط في الجيش ككل بنسبة ٨٣٪. وفي فترة رئيس هيئة الأركان الحالي غادي أيزنكوت، أي منذ العام ٢٠١٥ وحتى الآن، فإن عدد المواطنين (المعنيين) العاملين في الجيش، ومعنى الاحتياط، تقلص بنحو ١٠٠ ألف شخص.

ويقول التقرير إن هذه المعطيات تعكس ذروة توجه في الجيش، لتخفيض كلفة تشغيل الاحتياط، وقرر أصحابه أن هناك حاجة إلى أيام احتياط أقل بكثير مما كان في الماضي، خاصة في ظل تطور التقنية العالية، التي تتغلغل في نشاط الجيش في جميع المجالات، كذلك فإن تعديل قانون الاحتياط الذي دخل إلى حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٨، كان يهدف إلى تمدن حياة المواطنين، وأن تكون الخدمة في الجيش بالحد الأدنى المطلوب، بكلمات أخرى لم

(*) مجلة اقتصادية إسرائيلية، ترجمة بتصرف عن «ذي ماركر»

ضعف حضور الأحزاب وزيادة التمثيل النسائي: أبرز نتائج انتخابات السلطات المحلية العربية في الداخل

إسرائيل تحاول لأول مرة إجراء انتخابات للسلطات المحلية في قرى هضبة الجولان وتُمنى بالفشل



انتخابات السلطات المحلية العربية في الداخل: تمثيل نسائي أفضل.

إسرائيل بتعيين رؤساء السلطات المحلية في هذه القرى. وكانت وزارة الخارجية السورية أرسلت مؤخراً برفقة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي احتجاجت فيها على قيام إسرائيل بإجراء انتخابات للسلطات المحلية في القرى الدرزية في هضبة الجولان. بالتزامن مع انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل.

وأشارت البرقية إلى أن إسرائيل تحاول تهويد هضبة الجولان وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها عبر إجراء غير شرعي يتمثل بانتخابات السلطات المحلية. وأكدت أن سورية ستعمل على إعادة الجولان عاجلاً أم آجلاً بكل السبل والوسائل المتاحة.

وهذه هي أول مرة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ تحاول إسرائيل فيها إجراء انتخابات للسلطات المحلية في القرى الدرزية الأربع في هضبة الجولان، وهي جدول شمس وبعثا ومسددة وعين

قينا. وكانت إسرائيل ضمت هضبة الجولان إليها في العام ١٩٨١، في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي. وفي إثر اندلاع الحرب الأهلية في سورية العام ٢٠١١ تدعو إسرائيل المجتمع الدولي إلى الاعتراف بسيادتها في الجولان.

انتخابات ٢٠١٣ كان الفوز للرئيس، الواضح والوحيد، للجهة هو لمرشحها في قرية يافة الناصرة عمران كنانة.

زيادة التمثيل النسائي

ودلت نتائج الانتخابات على فوز ١٨ امرأة، وزيادة التمثيل النسائي بشكل لافت.

وتميزت هذه الانتخابات بظهور عدة قوائم نسوية ومرشحات في قوائم عامة لم ينحصر ترشحهن على قوائم حزبية كما كان في الأعوام السابقة، لكن رغم ذلك يبقى التمثيل النسائي ضئيلاً جداً إذ وصل عدد النساء إلى ١٨ امرأة في عضوية السلطات المحلية من أصل أكثر من ٧٠٠ عضو في هذه السلطات.

قائمة أسماء الفائزات بالعضوية في السلطات المحلية العربية: فداء شحادة - اللد؛ بيسان طه- قيس - جديدة المكر؛ أمنة ذياب - طمرة؛ عائشة نجار - عرابة؛ شهيرة شلبي - حيفا؛ آمال شحادة - الناصرة؛ سامية أبو الرب - الناصرة؛ فاتن ابو ناجي - الناصرة؛ أسماء ريان - كفر برا؛ عرين حريكة - مجد الكروم؛ فتحية مقاري خطيب - كفر كنا؛ د. نهى بدر - للمغار؛ فوز عثمان - عبيد - عيلين؛ ريم أسدي - دير الأسد؛ سميرة عزام - عسفايا؛ عائشة مرسى - عكا؛ بروين عزب- محاميد - كفر قرع؛ سهيلة ارشيد- ضو - الرامة.

وعملت جمعيتا «كيان» و«نساء ضد العنف» وغيرهما من الجمعيات النسوية ضمن حملات خاصة في المجتمع العربي، منذ نحو عام، على ضمان تمثيل النساء وقضاياهن على أجندة انتخابات العمل البلدي.

وكانت «كيان» قد أطلقت حملة خاصة وموسعة، تحت عنوان «دورك»، هدفها تعزيز حضور ومشاركة النساء العربيات في الحيز العام، ودفعهن للمشاركة والترشح في انتخابات السلطات المحلية.

كما عمل ائتلاف «صوتك قوة» المشكل من ١١ جمعية حقوقية ونسوية، على زيادة تمثيل النساء وقضاياهن في انتخابات السلطات المحلية ٢٠١٨ من خلال حملة قطرية تحت عنوان «بتحسبنا غير» تهدف لتسليط الضوء على القدرات والكفاءات النسائية التي أثبتت قدراتها في مجالات مختلفة، وبشكل خاص في السلطات المحلية وأماكن صنع القرار في البلديات والمجالس المحلية.

القدس الشرقية والجولان

أكدت وسائل إعلام إسرائيلية أنه كان هناك التزام شبه كامل من جانب السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات البلدية في المدينة، وإلى رفض

منع عدد من سكان قرية مجدل شمس في هضبة الجولان، وأقام عريتا من مسيرات الاحتجاج على إجراء انتخابات للسلطات المحلية في قرى الجولان. ورفع المشاركون في التظاهرة الأعلام السورية وأعلام الطائفة الدرزية وطالبوا

أبرز نتائج الانتخابات في السلطات المحلية العربية

تميزت انتخابات السلطات المحلية في المدن والقرى العربية، كما في الحال في جميع المراكز الانتخابية السابقة، بارتفاع نسبة التصويت، والتي وصلت إلى نحو ٨٠ بالمئة وفي عدد من البلديات تجاوزت ٩٠ بالمئة أيضاً.

وجرت أبرز معركة انتخابية في مدينة الناصرة، أكبر مدينة عربية، حيث تمكن المرشح المستقل علي سلام، المدعوم من طرف الحركة الإسلامية، من الفوز بولاية أخرى بعد أن هزم منافسه رجل الأعمال وليد العفيفي، الذي توافقت على ترشيحه معظم الأحزاب الأخرى في المدينة، وذلك بفارق نحو ١٣ ألف صوت. كما تمكنت قائمته للعضوية من الفوز بأغلبية مقاعد المجلس البلدي.

يشار إلى أن سلام تمكّن في الانتخابات السابقة من إطاحة رئيس بلدية الناصرة، المهندس رامز جرايسي، من الجبهة الديمقراطية، التي تتولى إدارة البلدية منذ العام ١٩٧٥.

وكانت قائمة الجبهة قد أعلنت عداة تلك الانتخابات عن فوز مرشحها، جرايسي، برئاسة البلدية، لكن بعد ساعات قليلة أعلن خصمه سلام عن فوزه هو برئاسة البلدية. ووفقاً للنتائج الرسمية فإن الفارق في الأصوات التي حصل عليها جرايسي وسلام هو ٢٢ صوتاً فقط لصالح الأخير. لكن الجبهة أعلنت أنها ستستأنف على هذه النتائج، بادعاء أنه تم التلاعب فيها، فيما رفض سلام هذا الادعاء وأعلن أنه أصبح رئيس البلدية.

وعلى سلام هو رجل أعمال من الناصرة، وبرز في الساحة السياسية المحلية بعد ترشحه ضمن قائمة الجبهة في انتخابات العام ١٩٩٣. وتولى مناصب رفيعة في البلدية، خلال الدورات الثلاث الماضية قبل أن يصبح رئيساً للبلدية، ككاتب رئيس البلدية بصورة جزئية، ثم ككاتب لرئيس البلدية، ثم كقائم بأعمال رئيس البلدية خلال الدورة قبل الماضية. ودبت خلافات بين قيادة الجبهة في الناصرة وسلام في السنوات الأخيرة، وتسربت هذه الخلافات إلى وسائل الإعلام العربية المحلية. وعلى ما يبدو فإن قيادة جبهة الناصرة رفضت ترشيح سلام لرئاسة البلدية، الأمر الذي دفع الأخير إلى الانشقاق عن الجبهة وخوض الانتخابات بشكل مستقل.

وفي مدينة شفاعمر فواز برئاسة البلدية المرشح المستقل عرسان ياسين (وهو رئيس بلدية سابق) على رئيس البلدية الحالي أمين عنتواي، الذي سبق أن تغلب في انتخابات ٢٠١٣ على المرشح الذي تدعمه الجبهة ورئيس البلدية السابق، ناهض خازم.

وفاز مرشحو الجبهة في عدة أماكن أبرزها سخنين، حيث فاز د. صفوت أبو رزقا على رئيس البلدية الحالي مازن غنایم، وعرابة، حيث فاز عمر نزار، رئيس البلدية السابق الذي خسر منصبه خلال انتخابات ٢٠١٣، وكفر ياسيف، حيث فاز شادي شويري على رئيس المجلس المحلي الحالي عوني توما.

في المقابل خسرت الجبهة رئاسة المجلس المحلي في يافة الناصرة لصالح مرشح التجمع ماهر خيلية، في حين أنه في

أشراك أغلبية التحليلات الإسرائيلية إلى أن نتائج انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل، التي جرت يوم ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٨، دلت بشكل عام على ضعف حضور الأحزاب، خلافاً للانتخابات السابقة، التي جرت عام ٢٠١٣، وأظهرت في حينه أن حزبي الليكود والعمل لا يزالان القوة الأساسية في السلطات المحلية، وأنه أصبح للحزبين الجديدين آنذاك، «يوجد مستقل» و«البيت اليهودي»، موطن قدم في السلطات المحلية. كذلك فإن حزب شاس حقق نجاحات في تلك الانتخابات.

وينطبق ضعف حضور الأحزاب على السلطات المحلية اليهودية، لكنه ينطبق أكثر فأكثر على السلطات المحلية العربية، التي لم تسجّل تقدماً كبيراً للأحزاب العربية في هذه الانتخابات، بينما سطف نجم مرشحي الحماثل والمرشحين المستقلين.

وجرت الانتخابات المحلية في ٢٥٠ بلدية ومجلساً محلياً ومجلساً إقليمياً، وزادت نسبة التصويت بـ١٠ بالمئة عن الانتخابات السابقة في عام ٢٠١٣، وتجاوزت نسبة التصويت القطرية ٥٦ بالمئة.

ووصلت نسبة التصويت في المدن والبلديات العربية إلى ٨٠٪، فيما يقدر عدد أصحاب حق الاقتراع فيها بنحو ٧٥٠ ألف شخص. وبالنسبة إلى الانتخابات في المدن الكبرى فاز برئاسة بلدية القدس في الجولة الثانية، التي جرت يوم ١٣ تشرين الثاني الحالي موشيه ليئون المدعوم من طرف اليهود الحريديم ومن طرف كل من رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» وزير الدفاع أفيمور ليبيرمان، ورئيس حزب شاس، وزير الداخلية أزييه درعي، على عوفر بروكفيتش، مرشح القوى العلمانية. وقد فني مرشح الليكود المدعوم من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وهو وزير شؤون القدس زئيف إكين، بهزيمة كبيرة ولم يتمكن من حصص أكثر من ١٩ بالمئة من أصوات الناخبين في الجولة الأولى.

وتجري الجولة الثانية في السلطات المحلية التي يفشل المرشحون فيها في الوصول إلى نسبة الحسم، وهي ٤٠ بالمئة من أصوات المقترعين.

وفي تل أبيب فشل نائب رئيس بلدية تل أبيب أسلاف زيمير في التغلب على رئيس البلدية رون خولدائي، الذي فاز مجدداً برئاسة البلدية.

وكانت مفاجأة الانتخابات في مدينة حيفا حيث فازت عينات كاليش- روثم على رئيس البلدية يونا ياهف، الذي يشغل هذا المنصب منذ ١٥ عاماً، وستكون كاليش- روثم أول امرأة تشغل منصب رئيسة البلدية في إحدى المدن الثلاث الكبرى في إسرائيل. وكانت لجنة الانتخابات ألغت ترشيح كاليش- روثم، لكنها نجحت عن طريق المحكمة العليا باستعادة حقه في الترشح.

وفاز عدد كبير من المرشحين الجدد برئاسة سلطات محلية، علماً أنه في المراكز الانتخابية السابقة، وكذلك وفقاً لباحث بريطاني، ويوضح آيون عملها، ومدى تأثيرها.

قراءة

(*) اسم الكتاب: «اللوبي الصهيوني والرأي العام في بريطانيا- النفوذ والتأثير»

(*) اسم المؤلف: الدكتور نؤاف التيممي

(*) إصدار: الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، تشرين الأول ٢٠١٦م

(*) عدد الصفحات: ٢٠٦

بقلم: أمين خالد دراوئشة

يعمل الدكتور نواف التيممي في لندن كباحث متخصص في الشؤون السياسية البريطانية، وحصل على شهادة الدكتوراة من جامعة غرب لندن وكانت أطروحته عن الاتصال المؤسساتي، وهو نشيط في الصحافة العربية الصادرة في لندن منذ ربع قرن، وأصله من قرية النبي صالح قضاء رام الله.

يتناول التيممي في كتابه هذا قضية هامة وشائكة، فعبر ٢٠٦ صفحات يدخل في عمق المؤسسات والمنظمات الصهيونية في بريطانيا، ويوضح آيون عملها، ومدى تأثيرها.

الكتاب صدر عن الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات في تشرين الأول ٢٠١٦م.

قسم التيممي كتابه إلى مقدمة وسبعة فصول، وختمه بخصائص وتوصيات.

في مقدمته يبين اهتمام الحركة الصهيونية المبكر بأهمية منظمات الضغط والدعاية السياسية في التأثير على الرأي العام، وكذلك السعي الحثيث للحصول على تأييد بريطانيا في فلسطين.

ويورد آراء الكثير من قادة الحركة الصهيونية الذين تنهبوا لأهمية الإعلام ودوره في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وفيفيد بين غوربيون قال: «لقد أقام الإعلام دولتنا على الخارطة، واستطاع أن يتحرك للحصول على مشروعيتها الدولية، وتكريس جداره وجودها، قبل أن تصبح حقيقة واقعة على الأرض.» (ص ٢١). أما يهوشافات هركايا، الذي تقلد منصب مستشار الأمن القومي في سبعينيات القرن الماضي، فإنه يؤكد على الدور الذي لعبه الإعلام في السابق، ودوره الذي لا ينتهي في التأثير، قائلًا: «لقد كان الرواد يعطون أهمية مضافة للإعلام ووسائل الاتصال، باعتبارها المراكز والمداخيل للمشروع الصهيوني، ولذا ما زلنا نعمل بوسائل إعلامنا الكفؤة والمركزة على أيديولوجيتنا في الرأي العام وعرض قضيتنا العادلة على العالم.» (ص ٩).

أما عن الدور البريطاني المحوري في تقديم الدعم للامحدود للحركة الصهيونية، ومحاوله الحصول على أكبر دعم ممكن منها، فقد اهتم هرتسل بها لأنها كانت مركز الثقل العالمي، ولأنها ستنتهزم أهداف الحركة الصهيونية وتساعدنا لأنها تحكم ما وراء البحار. ولقد تغلفت المنظمات الصهيونية في الأوساط البريطانية ونجحت في تشكيل جماعات ضغط أثرت على السياسة الرسمية وعلى المزاج الشعبي لعقود طويلة

كيف يعمل اللوبي الصهيوني في أوساط الرأي العام وصناع القرار في بريطانيا؟



مستويات رئيسية، وهي: اتجاهات الرأي العام، وتوسّع حركة مقاطعة إسرائيل التي ازدادت خاصة في الجامعات البريطانية، وكذلك الاعتراف غير الملزم من قبل البرلمان البريطاني بدولة فلسطين.

وفي الفصل الأخير يناقش الباحث العوامل التي تؤثر إيجابا في الرأي العام البريطاني، وكذلك العوامل المؤثرة سلبا. أما بالنسبة للحكومة البريطانية، فقبل وقت قريب، طالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس بريطانيا بالاعتذار عن وعد بلفور، الذي تسبب بقتل وجرح وسجن وتشريد ملايين الفلسطينيين، والاعتراف بالدولة الفلسطينية، وكان رد رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي أن هذا «موضوع تاريخي» ولا يمكن الاعتذار عنه، ولم تكف بذلك بل عاقبت السلطة الفلسطينية بإجراءات مستفزة، فقد رفضت السلطات البريطانية «منح تأشيرة دخول للرئيس الجديد لبعثة منظمة التحرير الفلسطينية في بريطانيا، مع الاستمرار برفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ورفض رفع درجة التمثيل الفلسطيني في لندن إلى سفارة» (نواف التيممي، صلف بريطاني، مقالة منشورة بتاريخ ١٢ أيار ٢٠١٧ في موقع العربي الجديد).

وبلغت الوقاحة برئيسة الوزراء حدا لا يطاق، عندما عبرت عن فخرها بدور بريطانيا في إيجاد إسرائيل» (المرجع السابق)، واحتفالها بالذكرى المئوية لوعد بلفور، والحكومة البريطانية نموذج صلف ووقع للتركز لحقوق الشعب الفلسطيني، ولولا وجود اللوبي الصهيوني وتعمقه في كل مؤسسات الدولة ما أقدمت ماي على هكذا تصرفات، فهي تعرف مقدار تأثير اللوبي الصهيوني، وتعرف أنه يستطيع أن يساعدنا في الفوز في الانتخابات القادمة.

إن حكومة بريطانيا ستبقى الحليف الذي لا يغير مواقفه أبداً تجاه إسرائيل، والموقف المناهض لحق تقرير الشعب الفلسطيني، وإن بدا أن الشعب البريطاني ومن خلال وسائل الإعلام الحديثة التي لا سيطرة حكومية عليها أصبح يعرف أن هناك شعباً مظلوماً يمارس عليه أشنع أنواع العنف بمساعدة كبيرة من حكومته، فقد «دأبت وسائل الإعلام الغربية التقليدية على غسل أذنة الرأي العام بالاروائية الإسرائيلية» بكل ما فيها من دعاية سوداء وأكاذيب وتضليل، دون الاكتراث بالاروائية الفلسطينية، بكل ما فيها من تشريد واحتلال وظلم وضحايا» (ص ١٧٥). فقد ولت سنوات سيطرة الشبكات الإعلامية الكبرى مثل «بي بي سي» و«فوكس نيوز» وغيرها، فال مواطن الغربي يستقبل الأخبار والصور مباشرة عبر الأجهزة الخليوية، ومن مواقع التواصل الاجتماعي دون تشويه وتزييف. وأصبح المواطن البريطاني والغربي عامة فاعلا ومتفاعلا. ينشر الصور ويعبر عن آرائه ومواقفه دون وسيط، إلا أن هناك العديد من العوامل السلبية التي تؤثر على الرأي العام البريطاني، نذكر منها: تنامي قوة اللوبي الصهيوني وضعف خصومه، وظهور حركات الإسلام السياسي المتطرفة وهم مفاوضات السلام وغيرها.

ويوصي الباحث التيممي في نهاية دراسته باستفلال

مظاهر التحوُّل في الرأي العام البريطاني

وتجلت مظاهر التحوُّل في الرأي العام البريطاني في ثلاثة

مع المصادقة على محطات أساسية من القانون في الحكومة والكنيست الإسرائيليين:

«الولاء في الثقافة» قصّ للألسن التي تنطق بآراء مغايرة وكّم للأفواه التي تجاهر بحقائق لا تعجب المؤسسة الحاكمة!



ريغف وتنتباهو: حلف الديفوقجيا.

بصورة حرفية لتتحول إلى حرية التحريض وإعطاء مكافآت وجوائز تشجع كل من يقوم بالعمل من أجل تقويض وجودنا. لا تدعوا أحدا يخادعكم بالادعاء المتكرر حول المس حرية التعبير بهدف التصدي لهذا القانون العادل والمحق أمامنا. لا يوجد هنا أي مس حرية التعبير والملكية، ولا يوجد هنا أي نية من كم الأفواه أو منع توجيه الانتقادات. هنا إشارة مرور بعنوان «توقف تحريض أمامك»، وهذا التحريض يمارس على حساب خزيّنة الدولة. مجموعة قليلة جدا من الفنانين والفنانين الذين لم يقرأوا القانون بصورة جيدة ولا يفهمونه يحاولون تضليل الجمهور ويستخدمون المنصة الفنية لأهداف سياسية».

مرجعيات قانونية قليلة تعارض القانون

الترجمة العملية لهذا الكلام، سواء الذي صرح به ريغف أو الذي تضمنته ديباجة اقتراح القانون، هي أن من يروي رواية مختلفة عما حدث في هذه البلاد عام ١٩٤٨، فإنه معرض لعقوبات مالية. إذا قررت هيئة ثقافية عربية أو يهودية غير صهيونية عقد نقاش أو عرض فيلم أو إنتاج عمل مسرحي أو دعمت بحثاً أو كتاباً يطرق ما جرى من باب النكبة، وليس من باب الاستقلال الإسرائيلي، فإن القانون سيطبق عليه، سيصادر منه ميرانيات يفترض أنها تقدم للمواطنين ليس وفقاً لأرائهم بل وفقاً لمواقفهم وحقهم المدني.

اللائت أن المرجعية القانونية العليا في الكنيست ترفض هذا القانون وتؤكد أنه إشكالي ويفرض قيوداً على حرية التعبير. فالمستشار

إعانات مالية تقدمها وزارة الثقافة والرياضة من ميرانياتها إلى منظمات ثقافية مارست نشاطات تشتمل على أحد أو أكثر من الأمور التالية المحددة في اقتراح القانون: رفض وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، التحريض على العنصرية والعنف والإرهاب، دعم نضال مسلح أو عمل إرهابي تقوم به دولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل، إحياء عيد استقلال الدولة أو يوم قيام الدولة كيوم حداد، القيام بعمل من شأنه إلحاق الضرر أو المأساة بكرامة راية دولة إسرائيل أو رمز من رموزها (النشاطات غير المدعومة ماليا).

ستطبق هذه «التسوية» على المنظمات الثقافية بدلاً من التسوية العامة المحددة في قانون أساس الميزانية وأن الصلاحية الممنوحة لوزير المالية بموجب نفس القانون، ستخوّل إلى وزير الثقافة والرياضة وسيكون بمقدوره ضمن الشروط المحددة في اقتراح القانون تخفيض مبالغ الإعانات المالية التي تتلقاها هذه المنظمات مقابل النشاطات غير المدعومة وإذا وجد الوزير من المناسب أن النشاطات غير المدعومة تشكل قسماً ملحوظاً وجوهرياً من إجمالي نشاطات المنظمة في ذلك العام، فمن حقه تخفيض الإعانات المالية التي تستحقها المنظمة مقابل إجمالي نشاطاتها في ذلك العام، كلياً أم جزئياً.

لقد جاء في مقدمة اقتراح القانون: «حسب اقتراح القانون، إذا وجد الوزير أن منظمة ثقافية مارست نشاطات غير مدعوم أساساً، وكانت المنظمة قد تلقت الدعم المالي مقابل هذا النشاط، فسيكون من حق الوزير تخفيض الإعانات المالية التي تستحقها المنظمة المعينة في مقابل ذلك النشاط. ويوضّح بأنه بموجب صلاحية التخفيض يحق للوزير تخفيض كل مبلغ الإعانة المالية المدفوع إلى المنظمة مقابل ذلك النشاط كاملاً أو جزئياً».

جاء هذا القانون بعد أن رفع وزير المالية موشيه كلحون اعتراضه على تحويل صلاحية شطب ميرانيات عن مؤسسات محددة بسبب طروحاتها وبلاغاتها ورؤيتها، من وزارة المالية إلى وزارة الثقافة. هذا علماً بأن رفض المستشار القانوني لوزارة الثقافة كان رفض ٩٨ شكوى تقدمت بها وزارة الثقافة والرياضة ضد مؤسسات ثقافية عربية بزعم خرق «قانون النكبة». وهكذا وفي شهر آب الماضي، أرسلت ريغف رسالة شديدة اللهجة إلى كلحون، اعتبرت فيها أن وازرته رفضت تطبيق القانون. كلحون وريغف اصدرا بياناً مشتركاً جاء فيه: «تم تقديم مشروع القانون المشترك كمذكرة وسوف يتم عرضه للمصادقة عليه من قبل اللجنة الوزارية للتشريع في تشرين الأول».

«مجموعة ممن لم يقرأوا القانون بصورة جيدة ولا يفهمونه يحاولون تضليل الجمهور!»

عرضت وزيرة الثقافة والرياضة ميري ريغف الاقتراح وقالت: «منذ عام ٢٠١١ لم يطبق قانون النكبة، ومن خلال ميزر حرية التعبير أضعفت الصيغة القانونية على أي تعبير، وعلى الرغم من هذا القانون واصلت دولة إسرائيل العمل بصورة تلقائية وسحمت تحت شعارها بإقامة حفلات تكريمية، عروض، تمثيليات ومهرجانات سينمائية، أشادت بالإرهابيين ومؤيدي الأعمال الإرهابية وحاولت تقويض وجود الدولة». وواصلت زاعمة: «من على هذا المنبر أقول بصورة قاطعة أنه يحظر ترجمة حرية التعبير والملكية

فأشية القانون من حيث مطلبه بالولاء للعقيدة الصهيونية وموقفه المنغلق العدواني من رواية النكبة!

بني تسيير الذي كتب مقالاً بعنوان «حرية الفن ليست فوق كل شيء» زعم فيه أنه من حق الدولة الدفاع عن نفسها مثلما يحق لمرأة الدفاع عن نفسها.. وتقول كاتبة المقال: خلافاً للدعاء لتسيير، ليس هناك في القانون الفرنسي نظام مشابه لذلك المقترح في إسرائيل الآن. القانون الفرنسي من عام ٢٠١٠ ينص على اعتبار إهانة العلم والشعار مخالفة جنائية. دول أخرى تعتبر أيضاً أن إهانة العلم هي مخالفة جنائية، وعدد من الدول يعتبر أن إهانة علم دولة أخرى هو مخالفة جنائية. مخالفة مشابهة منصوص عليها في القانون الإسرائيلي من العام ١٩٤٩ وشدت عقوبتها في ٢٠١٦. بين هذه وبين مشروع قانون «ولاء في الثقافة» ثمة فجوة كبيرة: القانون الفرنسي لا يعطي الصلاحية للوزير أو أي جهة إدارية أخرى لفحص نشاطات ثقافية وتقليص ميرانيات مؤسسات ثقافية إذا وجد أنها أهانت العلم.

وهي تشدد على أن: الأسس المتضمنة في مشروع القانون تخلط بين تلك التي يغطيها أصلاً القضاء الجنائي في إسرائيل وفي دول كثيرة أخرى، وبين أسس ليست كذلك. مثل الانشغال بـ «النكبة ونفي وجود الدولة كدولة يهودية». هذه الأسس تسمح لكل وزير بالمس بتحويل الفن الذي لا يروق له بالمعنى السياسي، قضايا الدين والدولة، وعرض التعري، واهتمام تاريخي بإقامة الدولة أو مكانة مواطني إسرائيل العرب، ويمكن أن تعتبر ضمن هذا التفسير أو ذلك كمنس بالدولة بصفتها «دولة يهودية وديمقراطية». وتختتم قائلة إنه «من الأفضل النظر للواقع بقلق ووقف القانون السئ».

في سياق أوسع، تجدر الإشارة إلى ما كتبه المؤرخ ديمتري شومسكي في «هارتس»، تحت العنوان: «عن الإفلاس القومي والأخلاقي للصهيونية والدولة اليهودية». المقال لا يتطرق مباشرة إلى قانون الولاء في الثقافة، لكنه يحتوي على رؤى تلقي الضوء على السيرة التي أفضت إلى مثل هذا القانون.

يكتب: «من دون نفي الصفات القمعية وغير الديمقراطية للتطلع الصهيوني ما بعد عصر بيرغفور، بتحويل الفلسطينيين من أغلبية إلى أقلية في وطنهم – فإن صورة المستقبل السياسي التي وضعها صهاينة كثيرون أمام أعينهم، سواء بخصوص أرض إسرائيل أو بخصوص شرق ووسط أوروبا ما بعد الإمبراطوريات، كانت ترتكز على حلم الديمقراطية متعددة القوميات، التي ستحترم، سواء حقوق الأقلية القومية للعرب في الدولة اليهودية أو حقوق الأقلية القومية لليهود في الدول غير اليهودية». ويجزم: «إن من يتفخرون بالحديث اليوم باسم الصهيونية والمصالح الحيوية للشعب اليهودي، بنيامين نتنياهو ومعاونته، يرتبطون اليوم بشكل علني ودون خجل مع المعسكر القومي المتطرف وغير الليبرالي».

على «جائزة إسرائيل» العريقة على العريضة التي تطالب بمنع سن القانون. وجاء فيها: «نحن فنانون ومفكرون ناشد الحكومة الإسرائيلية والكنيست بعدم سن قانون «الولاء في الثقافة». إذا سنّ القانون، يمكن سحب التمويل الجماهيري لأي نشاط ثقافي، لأسباب سياسية، ويمكن في إطاره أن يخضع عالم الثقافة الإسرائيلي، الإبداع والفن، إلى تحليلات سياسية، قرارات شعبية، واعتبارات جهات سياسية، وتابعت الرسالة: «يهدف تحويل المشاريع الثقافية إلى ضمان إطار واسع من التفكير والإبداع، لصالح كل المجتمع الإسرائيلي، والتيارات والأراء المختلفة. لهذا، لا يجوز المصادقة على القانون، ويحظر السماح لاية هيئة حاكمة استخدام ميرانيات الجمهور لمنع التعبير الشرعي عن الآراء المختلفة في الحيز العام، التي لا تتماشى مع الهيئة الحاكمة».

كتبت صحيفة «هارتس» في افتتاحية لها: «إن الادعاء المتشع بالسذاجة والذي يقول إن هذا ليس مساً بحرية التعبير بل مجرد «منع تمويل»، ناجم عن التفكير وكأن ميرانيات الدولة هي الصندوق الصغير لوزراء الحكومة. فإذا أرادوا – يمولون، وإذا أرادوا – لا يمولون. وكل ذلك وفقاً لاعتبارات سياسية، لأن لهم «حرية تمويل». غير أن هذا ليس على هذا النحو. فتوزيع الميرانيات العامة في الدولة الديمقراطية يتم وفق معايير متساوية بموجب القانون وليس حسب معايير تسمح للوزير بتوزيع الميرانيات وفقاً لفكره السياسي. إن حماية حرية التعبير والإبداع هي مهمة حرجية في مجال الثقافة. ومشروع القانون يسير بإسرائيل نحو وضع يكون فيه الإبداع الذي يجدد الحكومة وسياستها هو وحده ما يتلقى التمويل. هذا الوضع للفن المجدد والتابع للنزوات السياسية تتميز به أنظمة سلطوية. لدى وزير المالية صلاحية مشابهة، «قانون النكبة» من العام ٢٠١١. لكن ليست الصلاحية المقترحة الآن فقط أكثر حدة بل إن حقيقة أنه يوجد منذ الآن قانون ضار لم يسبق أن استخدم ليست ذريعة لتجريد قانون أكثر ضرراً. يمنع صلاحيات محددة بالذات للوزيرة المسؤولة عن الثقافة، ووزارة سبق أن أعلنت عن نيتها استخدامها تجاه أعمال إبداعية فيها انتقاد للجيش، للاحتلال، أو حتى إذا كان فيها عري (مس على حد رأيها ب «يهودية الدولة»).

«يرتبطون بشكل علني ودون خجل مع المعسكر القومي المتطرف وغير الليبرالي!»

كتبت عدنا هرتيل فيشر مقالاً عنوانته بـ: لا يوجد قانون «ولاء» في الثقافة، وانتقدت فيه أقلاماً روجت للقانون مثل محرر القسم الأدبي في «هارتس»

كانت النكبة وما زالت مصدر خوف وأكثر داخل دوائر صنع القرارات والسياسات الاسرائيلية. ربما لأن الزعماء الأوائل ظنوا أن تلك صفحات قد طويت لأبد مع احتمال التهجير ثم الاحتلال. لكن مع الوضع النطاق للتمسك الفلسطيني بالرواية وبالذاكرة، صار مجرد ذكر النكبة مصدر تهديد. وفي المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة يتم التعامل مع هكذا «تهديد» بلغة الإدانة ثم التخوين ثم الملاحقة بشتى السبل. كل اطنان الكلام عن الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط – لا تكفي لإخفاء حقيقة بسيطة: قانون الولاء في الثقافة وما سبقه من قوانين لفرض الولاء بل فرض الشعور بالولاء بواسطة التخويف. هي قض للألسن التي تنطق بآراء مغايرة وكّم للأفواه التي تجاهر بحقائق لا تعجب المؤسسة الحاكمة. هذا نفي تام للحق في التعبير والتفكير والاختلاف. بانتفاء هذه يجب التساؤل جدياً عما يبقى في الديمقراطية من جوهر.

كذلك، فعلى الرغم من التسرع أحياناً في استخدام مفردة/مفهوم الفاشية لوصف أحداث وسيرورات تجري في إسرائيل، فإن ترسيخ «الولاء» كمفهوم وكمفردة تمتد على عدد من القوانين والسياسات، والمطالبة به في سياق رواية قومية إيديولوجية، بل وتجريم من لا يلتزم به، هو مدخل خطير نحو المسلك الفاشي. فوفقاً لأدبيات العلوم السياسية يشكل مفهوم الولاء للأمة، وتفصيله على مكانة الفرد والمواطن وحقه في الاختلاف والخروج عن السرب، أحد العناصر الأساسية في الفكر والممارسة الفاشيين، والقوانين التي تسعى لفرض الولاء في إسرائيل تقوم أولاً وأخيراً على محاولة فرض رواية واحدة لتاريخ وحاضر هذه البلاد، وإخراج ما يخالفها ليس خارج الإجماع فحسب، بل خارج القانون أيضاً. إن الموقف المنطوق والعدواني والزهابي من النكبة الفلسطينية، والسعي الدائم إلى اغتيال الخطاب المرتبط بها، والتلويح بمعاينة المتمسكين به، هو جزء من العقيدة التي ترى أن الولاء للأمة – وفي هذه الحالة الولاء للصهيونية – هو المحور الذي يجب أن ينظم كل ما حوله، وهو يحمل خصائص فاشية واضحة بهذا المعنى.

«تمكين سلطة الأغلبية وفرض سلطتها من خلال قمع نشاطات وحرية تعبير الأقلية»

فيما يلي بعض الردود والمواقف التي أكدت حضور ما يمكن تسميته «إنكار النكبة» في خلفيات القانون.

فقد رأى مركز «عدالة» القانوني لحقوق الأقلية العربية الفلسطينية في

إسرائيل أن قانون الولاء في الثقافة «يهدف للأساس إلى تمكين سلطة الأغلبية وفرض سلطتها من خلال قمع نشاطات وحرية تعبير الأقلية، كما في قانون النكبة، وهو أمر غير دستوري ومخالف لكل مبادئ حقوق الإنسان وينتهك الحقوق والحريات الأساسية». وعلى ضوء المصادقة بالقراءة الأولى على مشروع قانون الولاء في الثقافة العنصري، أرسل المركز رسالة إلى المستشار القانوني لوزارة الثقافة والرياسة، هدىاس فارر، والمستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، ونابته دينا زيلبر، طالب فيها بمنع المصادقة النهائية على مشروع القانون.

وجاء في الرسالة أن ذريعة «إنكار وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية» تم التراجع عنها في السابق، في الصيغة النهائية لقانون أساس: الكنيست (قانون الإقصاء). لأنها فضفاضة ولا يمكن تحديد كيفية استعمالها، وهذه الذريعة عادت في هذا القانون، ومن شأنها إتاحة إساءة استغلال السلطة السياسية التي تملكها الأغلبية.

أما جمعية الثقافة العربية فقد رأت، عبر بيان لها، في هذا القانون «جزءاً من سلسلة القوانين العنصرية التي تستهدف الفلسطينيين في الداخل وهو مرتبط بقوانين عنصرية أخرى مثل قانون النكبة وقانون القومية، التي تستهدف جميعها المجتمع العربي الفلسطيني في أراضي ٨؛ ولغته وهويته ومكانته. إلا أن القانون الأخير يستهدف بشكل خاص العمل الثقافي والإبداعي الحز وحرية التعبير عن الرأي خصوصاً فيما يتعلق بالإنتاج والنشر للفلسطينيين في الداخل كجزء من الشعب الفلسطيني». ودعت إلى رد الجماعي على هذا القانون من خلال دعوة كل الأطر والنشخميّات والمؤسسات الثقافية الفاعلة في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل للعمل بشكل موحد لمواجهة تداعيات ما يمكن أن يشكّله هذا القانون على الإنتاج الثقافي ومضمونه، وبث حالة من الخوف في أوساط المؤسسات والفاعلين الثقافيين بهدف تشجيع حالة من الرقابة الذاتية والحد من الإبداع واختيار المضامين والسقف السياسي.

«إخضاع عالم الثقافة، الإبداع والفن

إلى قرارات شعبية واعتبارات جهات سياسية»

على صعيد آخر، أرسل «متمدى مؤسسات الثقافة والفن في إسرائيل» عريضة إلى أعضاء الكنيست ضد القانون. وقّع نحو ٢٨٠٠ فنان، مفكر، كاتب، سينمائي، وشخصيات أخرى من مجال الثقافة في إسرائيل من بينهم خمسة أشخاص حاصلون

هذا الملحق بدعم من وزارة الثقافة الفلسطينية

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 2966201 - 2

فاكس: 00970 2966205 - 2

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي